

شوقى جلال

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى

مدير التحرير : أحمد أمين



المكتبة الأكاديمية

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات : المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير الدقى – القاهرة – ت : ٣٤٨٥٢٨٢ – فاكس : ٣٤٩١٨٩٠

العولمة والمجتمع المدنى

العولمة والمجتمع المدنى

السلطة لمن :
لعالم المال ،
أم لعالم الحياة ؟

تأليف

دافيد سى كورتين

ترجمة

شوقى جلال



الناشر

المكتبة الاكاديمية

١٩٩٩

حقوق النشر

المكتبة الأكاديمية

١٢١ شارع التحرير – الدقى – القاهرة

تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ – ٢٠٢

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الإتجاهات والمعارف الجديدة ، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية :

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-orieted) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل إستعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .

الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوچى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .

الإبتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : تجدد أو تبدد Innovate or evaporate !!

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .

مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى يحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة

يقدم فيها المترجم والمفكر المعروف ، الأستاذ / شوقى جلال ، ترجمة رشيقة لكتاب دافيد كورتين عن « كوكبة » المجتمع المدنى ، أو « عولمة » كما يترجمها البعض . وقد كتب لها المترجم مقدمة ، لا تقل أهمية عن مقدمة المؤلف ، حتى أشار إلى أنها تقدم منظوراً متميزاً لما صار يعرف « بالطريق الثالث » . هذا المنظور مطعم بتجربة أمريكا اللاتينية الثرية . ومن منّا لا يذكر فكر وفن وكفاح هذه القارة ؟

ومن منّا لم يتغن بها ، ضمن ثلاثية قارات الجنوب أسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ؟ كم تغيرت الدنيا !!!

نعود إلى كراستنا لنذكر أن المترجم له فى السلسلة دراسة قيمة عن فلسفة العلم، تحت عنوان « على طريق توماس كون » أهلاً به دائماً فى أسرة الكراسات الممتدة.

أحمد شوقى

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

تصدير

بقلم المترجم

هذا الكتاب دعوة إلى حوار ، وإلى تفكير مشترك على الصعيد العالمى بغية إعادة تجديد طبيعة وبنية ، ودور المؤسسات والقوانين والنظريات التى تحكم ما سمى « عصر الحداثة » ؛ خاصة تحولات وفكر القرن العشرين . العالم الآن يعانى مخاض تحول جديد ، يقف عند مفترق الطرق ... أزمة فكر ، وأزمة الإنسان مع نفسه ، وصورته ودوره ، وصورة المجتمع المحلى والدولى ، وصورة المستقبل ، وأزمة علاقات اجتماعية داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات ، وأزمة علاقة الإنسان / المجتمع بالطبيعة وبالبيئة ... من نحن ؟ وإلى أين المصير ؟

الكتاب بعض حوار عالمى يدور لتفسير الأزمة الاقتصادية وأزمة الإنسان / المجتمع بالبيئة ، والأخطار الاجتماعية والبيئية التى تتهدد مصير البشرية ؛ والأسباب الكامنة وراء ذلك والمتمثلة فى طبيعة البناء المؤسسى والتشريعى للمجتمعات ، وطبيعة الآراء والنظريات التى صاغها الإنسان خلال القرن العشرين تحديداً .

انتصر العقل مع بداية الحداثة ، وعرّفنا القرنين الماضيين بأنهما عصر العقل والعلم . وانعقدت آمال البشرية من أجل بناء عالم أفضل تسوده حرية وإخاء ومساواة بفضل هداية العقل العلمى ، وتقدم العلم ، وانتصر العقل ... ولكن سادت المظالم ، وتفاقم خطر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وأضحى العالم غابة ، وصدقت مقولة الفيلسوف هوبز : الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ، واشتعلت الحروب ولا تزال ... والسؤال هل هى خطيئة العقل ؟ ... ظن البعض أن الخلاص يتمثل فى الردة عن العقل وعن العلم ؛ وذهب البعض إلى أن الخطأ كل الخطأ مردود إلى العقل .... ولم يناقش أحد طبيعة العلاقات والمفاهيم ، ونظم الإدارة فى المجتمعات ، وطبيعة المؤسسات الحاكمة ودورها داخل الحدود وخارجها ... وأن هذه هى جذور الأزمة ... ومرة أخرى العقل سبيلنا إلى الخلاص ... ولكن عقل من ؟ هذا هو السؤال . العقل من حيث هو بنية تفكير ، وعدة تفسير ، وإطار مفاهيم ... عقل سلطان فرد ؟ عقل سلطان خفى ؟ عقل عالم المال ؟ أم عقل الإنسان / المجتمع أى عالم الحياة فى تكامل وتكافل مع الطبيعة والبيئة كنسق وجودى مشترك وصولاً إلى ما سبق أن دعا إليه البعض « المحيط العقلى » ... ؟

هنا يدعو هذا الكتاب إلى إعمال هذا العقل الأخير لصالح عالم الحياة ، أى صالح الإنسان بعامة والبيئة ؛ لأن الخطأ كل الخطأ ، والخطر كل الخطر مردود إلى المؤسسات المالية القابضة على مصائر المجتمع ، وصانعة القرار والقوانين والمفاهيم الحاكمة التى ندور فى إطارها على مدى القرن العشرين ... صنعت العقل الغالب ، وأحكمت قبضتها وسطوتها كسلطان خفى .

أصبحت مؤسسات المال القابضة على مصير العالم ضرباً من ضروب الواقع المتوهم. إنها ناد للقمار على شبكة الاتصالات الفضائية على سطح كوكب الأرض

الذى يرددون أنه بات قرية لمراهناتهم . عالم أو ناد للقمار لا نعرف له مكانا أو مركزاً ولا انتماء لدولة غير المصالح التى يفرضها المال ورجاله ، والأرباح الطائلة الخيالية المحسوبة دفتريا وليس لها من واقع الإنتاج نصيب ... صعود إلى السماء ، وهبوط إلى الحضيض ، وضياع لعالم الحياة ، عالم البسطاء ، عالم المنتجين . وهكذا شاع مصطلح العولمة فى الخطاب السياسى الاقتصادى ، وكأنه قدر حتمى على البشرية جميعا ، أو نازلة حلت بنا . وهكذا تعمق شعور الاغتراب . وفاقم منه ما أكدته مؤتمرات الأمم المتحدة من فشل الحكومات فى معالجة قضايا الجوع والإسكان والبطالة والفقر وإساءة حقوق الإنسان ، وتآكل البيئة وما ينطوى عليه كل هذا من نذر خطر ... يؤكد الكتاب هذا الفشل ويدرس أسبابه ويرده إلى جذوره ، ويقدم حلولا جديدة عن مجتمع العدالة والاستدامة باعتبار هذه هى المبادئ الأساسية لبناء مستقبل صحى للبشرية .

وجدير بالذكر أن الكتاب يحمل طابع بلدان أمريكا الجنوبية التى قدمت فكراً نظرياً متميزاً ، هو الطريق الثالث غير الماركسية الكلاسيكية وغير نظريات الرأسمالية الاحتكارية ، التى بلغت ذروتها فى ما يسمى العولمة ، ومن أهم النظريات التى قدمتها أمريكا الجنوبية نظرية فرناندو دى سوتو بشأن مجتمع المهمشين أو القطاعات الاجتماعية غير الرسمية . ونجد هذا النهج واضحا فى الكتاب خاصة فى معالجته لقضايا الإسكان والنقل والمجتمع غير الرسمى بعامة . ويتفق الكتاب مع النظرة الشمولية للتاريخ الاجتماعى ، وقيام المجتمعات على التلاحم والفعالية المشتركة التبادلية ، ويرى فى هذا مبدأ أساسيا للإصلاح والتحول المنشود . وقد يبدو مثيراً أنه فى معالجته لمشكلة الإسكان يذكرنا بآراء وجهود فيلسوف عمارة الفقراء المهندس المصرى الراحل حسن فتحى وآرائه فى الاعتماد على الجهود والخامات المحلية ، والترابط الاجتماعى والفقه أو الفكر المحلى . وها نحن نرى المجتمعات غير الرسمية تحل مشكلاتها على نحو أفضل وبصورة أقل كلفة من المجتمع الرسمى ، وإن كانت أدنى مستوى من حيث مظاهر الترف ؛ إلا أنها تمثل أسلوبا من أساليب التحدى للصعاب وانتزاع حق الوجود ... صعاب تفرضها البيئة ، وصعاب تفرضها المؤسسات والقوانين العاملة لصالح عالم المال دون عالم الحياة .

صفوة القول : الكتاب دعوة إلى الحوار على الصعيد العالمى وإعادة التفكير فى موروث فكرنا ومفاهيمنا ومسلماتنا ، ودعوة إلى تحدى أطماع فردية ، وإلى التفكير فى ضوء المصلحة الإنسانية والروح الاجتماعية والفعالية التبادلية .

إنه كشف لغمامة صنعت وهماً ورثناه وصدقناه ، ودعوة لانتصار الحياة ،

شوقى جلال

القاهرة ١٩٩٨/١٠

مقـــدمـــة

ترى ما الذى نحتاج إليه لبناء فضاءات حياة تتصف بالصحة والاستدامة فى عالم ، يزداد سكانه فوق كوكب الأرض المتناهى والمحدود الموارد ؟

هذه يقينا واحدة من أهم قضايا عصرنا الراهن . بيد أن المؤسسات التى تملك سلطة صناعة القرار ، والتى عهدنا إليها بممارسة سلطاتها على أسلوب استخدام الموارد ، إنما تصب جل همها واهتمامها على دعم وتطوير عمليات التوسع فى التجارة الدولية وفى المضاربات المالية . ويبدو أنهم نادراً ما يلتفتون إلى حالة التدهور السريعة التى تسود أغلب أنحاء العالم فى مجالات البيئة ، وحقوق الإنسان ، والأمن الغذائى ، والسكان ، والبطالة ، والفقر ، والنسيج الاجتماعى . وها هى تتجمع وتتراكم الشواهد والبينات يوميا ، والتى تقودنا لا محالة إلى نتيجة مؤداها أن المؤسسات صاحبة الهيمنة لم تفشل فقط ، بل إن سياساتها المفضلة تعجل على نحو فعّال بحالة التدهور العالمية . وبات الأمر منوطًا بالمجتمع المدنى أن يفضح ويكشف أسباب عجز المؤسسات وسوء الإدارة بها ، وأن يحدد البدائل ، ويسعى جاهداً لبيانها وتأكيدها .

لقد أضحى البحث عن هذه البدائل والأسباب مسألة موضع اهتمام متزايد ، وهى الشغل الشاغل لعديد من الجماعات والمنظمات غير الحكومية النشطة على جميع مستويات المجتمع . وانتشرت وذاعت لتتحول إلى حوار واسع على نطاق المجتمع المدنى .

وإذا كانت الآراء بشأن المجتمع المدنى متعددة ومتباينة بقدر تعدد وتباين المشاركين فيه ، إلا أن ثمة خطا تحليليا قد برز واضحا من بين ثنايا هذا الحوار . ويجد هذا الخط التحليلى قاعدة دعم واسعة ومتنامية بين الناس ، على الرغم من التنوع الشديد فى خلفياتهم الثقافية والفكرية . إذ يجمع بينهم قاسم مشترك هو القلق على مستقبل العالم والاهتمام به . ويعرض لنا هذا الخط منظوراً نادراً ما نسمع عنه أو نجد له صدى داخل المحافل الرسمية . ولعل السبب فى هذا أنه من الصعوبة بمكان ، ولأسباب مفهومة ، على ممثلى المؤسسات الرسمية أن ينخرطوا فى حوار عام حول قضايا تتعلق بمشروعية المؤسسات التى يمثلونها .

وسبق لى أن كنت مشاركا نشطا فى الحوار الدائر على نطاق واسع بشأن المجتمع المدنى بحيث أثرت هذه المشاركة تأثيراً عميقا فى تفكيرى . وتمثل هذه الكراسة التى تصدر ضمن سلسلة « كراسات وسائل الاتصال المفتوحة Open Media Phamphlet Series » تفسيرى الشخصى ، وصياغتى الخاصة للتحليل الجارى . وترتكز هذه الكراسة على حصيلة المؤتمر الثانى للموئل Hahitat II Conference الذى انعقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى مدينة اسطنبول خلال شهر يونيو / حزيران

عام ١٩٩٦ . ويمثل التحليل نقلة مهمة ، بشأن الرؤية العالمية المقبولة والسائدة ، والتى تغذى بما تضمنته من معلومات الغالبية العظمى من حوارات السياسات العامة، وتساعد على تفسير السبب فى أن السياسات المترتبة على ذلك غالبا ما منيت بالفشل. مثال ذلك أنها ترى أن :

* الحواجز الكبرى والأساسية التى تحول دون توفر فضاءات حياة صحية ومستدامة لعالم ، يتزايد سكانه باطراد ، هى حواجز مؤسسية قبل أن تكون مالية . وأنه لابد من عمل تصحيحى ، يرتكز على نظرية تفسر سبب فشل مؤسساتنا الراهنة. وبدون نظرية كهذه سوف ينصب اهتمامنا على تمويل برامج ، تعالج أعراض الفشل دون الأسباب الحقيقية الكامنة . وغالبا ما تترتب على هذا نتائج محددة تتمثل فى أعمال وإجراءات باهظة الكلفة إلى حد كبير ، ومتجزئة وقاصرة أو ناقصة ، وغالبا ما تكون متناقضة وغير فاعلة .

* لكى نمضى على الطريق فى سبيل خلق عالم يضم مجتمعات عادلة مستدامة يتعين علينا أن نتجاوز الكثير من أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التى ثبت عدم ملاءمتها لواقعنا التاريخى الراهن . والجدير بالملاحظة استمرار المشكلات التى سبق أن عالجتها سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة وفرغت منها ، إلا أنها باقية على الرغم من هذا . ويجب اعتبار ذلك علامة تحذير بما يفيد أن هذه القيم والمؤسسات ، إنما تقودنا إلى حيث لايريد أن يذهب أى إنسان عاقل ، وأن تعديل أو إصلاح هوامش الظواهر ليس أبداً كافياً .

* الغالبية العظمى من احتياجات البشر لايمكن الوفاء بها إلا بفضل عمل أو نشاط محلى ملائم . وإن أحد أسباب أننا لا نجد هذا العمل وشيكا ، هو النشاطات السياسية التى تركز سيطرتها على الموارد الإنتاجية فى المؤسسات . وهذه المؤسسات لايعنيها فى شيء ، أو لايشغلها أمر المطالب المحلية ، فضلا عن افتقاد العامة لحق مساءلة هذه المؤسسات عن نتائج أعمالها ، ومن ثم مطلوب توفير الإمكانية وحق العمل على المستويين العالمى والقومى ؛ بحيث تسترد الشعوب والمجتمعات المحلية سيطرتها على الأصول الإنتاجية ، التى تعتمد عليها أسباب عيشها .

وتهدف هذه الكراسة إلى أن يدخل الجمهور العام فى حوار مفتوح ، من شأنه أن يضع هذه القضايا على مائدة البحث لدراستها دراسة جدية ، والانتقال إلى الفعل والعمل الإيجابيين .

١ - لنتجاوز تراث القرن العشرين :

كان القرن العشرين حقبة تناقضات عميقة – إذ كان فى وقت ما عصر تقدم إنسانى فريد ، وفى وقت آخر عصر أزمة تزداد عمقاً باطراد ؛ إذ على مدى قرن واحد أنجز النوع البشرى تقدماً هائلاً فى التقانة ، وفى القدرة على خلق وإدارة منظمات ذات قوة ومكانة يمتد نشاطها إلى العالم كله حتى يمكن القول إن هذا الإنجاز تجاوز ما تحقق على مدى آلاف السنين من تاريخ البشرية السابق ، لكن وعلى الرغم من هذه القدرات المهولة التى تملكها البشرية بين يديها ، فإن المجتمعات البشرية تخنقها أزمة آخذة فى التعمق باطراد تفضى إلى تحلل اجتماعى ، وإلى ظلم اقتصادى ، وإلى تدمير بيئى .

وأصبحت أغلب عناصر هذه الأزمة واضحة للعيان على نطاق واسع بين الناس كافة ، ولهذا لا أرى فائدة كبيرة فى إعادة بيانها وتوثيقها هنا . ولعل ما يهمنا أكثر بشكل مباشر هو تلك الحقيقة الواقعة المثيرة للقلق ومثيرة للحيرة معا ، وهى أن الاتجاه السائد للعمل السياسى ، ولصناعة القرار فى العالم بشأن تخصيص الموارد لايزال على حاله كما هو ، وكأن الأزمة التى تجلت فى صور وبأساليب كثيرة جداً غير موجودة ، أو أنها ذات أهمية ثانوية .

وثمة تفسير لهذه المفارقة المثيرة للحيرة ، ويقضى هذا التفسير بأن ننفذ ببصيرتنا إلى الطبيعة العميقة لهذه الأزمة وأسبابها .

نجاح في عالم المال وأزمة في عالم الحياة :

خلال الفترة الأخيرة من الألفية الثانية ، وبخاصة فى القرن العشرين ، تزايد باطراد توزع حياة غالبية شعوب العالم بين واقعين متوازيين ومتداخلين . الواقع الأول وهو عالم المال الذى تحكمه قواعد فرضتها الحكومات والبنوك المركزية ، كما تحكمه ديناميات أسواق المال . والواقع الثانى هو عالم الحياة وتحكمه قوانين الطبيعة[١] .

نلاحظ فى عالم المال أن صحة المجتمع وصحة مؤسساته إنما نقيسها تأسيساً على مؤشرات مالية واقتصادية – أى نمو أشياء بذاتها مثل الناتج الاقتصادى ، أو أسعار الأسهم ، أو التجارة ، أو الاستثمار ، أو حصيلة الضرائب . ونجد فى عالم المال أن النمو المطرد والمستدام هو الشرط الواجب أولا ، ونظراً لأن الاقتصادات الحديثة مبنية على أساس التماس زيادة دائمة ومطردة للإنتاجية والربح ، فإنه يصبح لزاما إما أن تنمو وتزداد بناء على القيمة النقدية لإنتاجها ، وإما أن تنهار . وأن الشرط الواجب لنمو وزيادة عالم المال يتجلى واضحاً فى مفهوم التنمية ، باعتبارها عملية توسع اقتصادى بغير نهاية – وهذا هو ما أصبح المبدأ الحاكم والمنظم للسياسة العامة على مدى النصف الثانى من القرن الحالى .

ولكن عالم الحياة تحكمه شروط واجبة مختلفة عن هذا تماماً . هنا يتجلى

الأداء الصحيح والصحى فى التوازن والتنوع والكفاية والتعاون والحيوية المجددة . ومن ثم فإن النمو جزء متكامل مع عالم الحياة ، ولكن فقط من حيث هو قطاع محدد واضح فى دورة حياة الفرد . وإن النمو المادى المستدام لأى كائن حى فرد ، أو للتوسع العددى غير المحدود لأى نوع من الأنواع ، هو مؤشر دال على اختلال واعتلال الأداء الوظيفى للمنظومة ؛ مما يمثل خطراً يتهدد تكامل ووحدة المنظومة . ولهذا فإن نمو عالم الحياة أميل إلى أن يكون نموا له حدوده الذاتية التى يقف عندها - مثلما هو الحال بالنسبة لسرطان يصيب موضعاً أو نوعاً من الأنواع ، ويتزايد العدد إلى الحد الذى يفسد التوازن الأيكولوجى ، وينتهى الأمر بتدمير مصدر الغذاء الذى يعيش عليه.

وعلى الرغم من أننا ككائنات حية ، نمثل بعضا من عالم الحياة ، إلا أننا أولينا سلطة اتخاذ القرار فى الشئون الإنسانية لمؤسسات عالم المال . وترى هذه المؤسسات أن مطالب ومقتضيات عالم المال لها الأسبقية والأفضلية على مطالب عالم الحياة . ولقد حققت مؤسسات عالم المال نجاحات هائلة فى صوغ وتشكيل مظاهر التقدم التى تحققت خلال القرن العشرين ، واتخذتها أدوات تقانية وتنظيمية لها لتحقيق النمو الاقتصادى . حقا لقد استطاعت أن تزيد من إجمالى المنتج الاقتصادى العالمى من خمس إلى ست أضعاف على مدى الخمسين عاما الماضية ، واستطاعت كذلك أن توفر ثروة مادية بنسبة غير مسبوقة لحوالى ٢٠ بالمائة من سكان العالم ، وحققت ثروات طائلة لواحد بالمائة لمن هم الأكثر حظا .

والجدير بالذكر أن القابضين على السلطة فى العالم هم جميعا ، عدا استثناءات محدودة ، من أبناء الواحد بالمائة الأكثر حظا . ويرون ، ولأسباب مفهومة ، أن هذا الوضع يمثل إنجازا كبيرا . ونراهم بعد أن عرفوا بأنفسهم إمكانات النموذج الأساسى للتنمية ، يشعرون عن يقين جازم ، بأن نظم الحكم والإدارة التى تحدد توزيع موارد العالم ، إنما هى نظم صائبة فى أساسها . إنهم يحتمون وراء ثرواتهم للحيلولة دون اقتسامها والمشاركة فى النتائج المترتبة على قرارات عالم المال فى عالم الحياة . ومن ثم فإنهم يرون أن تلك النتائج تفتقر إلى حس ملزم بالحقيقة والواقع .

ولكن إذا نظرنا من منظور عالم الحياة إلى نتائج خطة التنمية / النمو الاقتصاديين سنجد أنها نتائج كارثية ؛ إذ ها هنا يبين لنا أن كل إضافة إلى الناتج الاقتصادى تفضى إلى زيادة مساوية فى الإجهاد ، الذى يفرضه البشر على النسق الإيكولوجى لكوكب الأرض ، علاوة على تفاقم حالة الفقر عند من انتزعت مواردهم ، وتم استغلال عملهم لإدارة محركات النمو ، والتعجيل بتدمير الأنواع غير البشرية . وتقع التكاليف المروعة على عاتق أولئك المحرومين من الصوت السياسى - أعنى الفقراء والشباب وأجيال المستقبل .

إن القسط الأكبر من زيادة الناتج الاقتصادى يذهب إلى أولئك الذين يتمتعون بالفعل بمستوى رفيع من الراحة المادية والأمن – مما يسهم فى زيادة المظالم أكثر مما يسهم فى خفض الفقر . وتكفى إحصائية واحدة لكى تكشف لنا إلى أى مدى أصبحت المظالم متفشية . ففى عام ١٩٩٦ كان فى العالم ٤٤٧ بليونيرا بعد أن كانوا ٢٧٤ عام ١٩٩١ . ويساوى صافى ربحهم مجتمعين جملة الدخل السنوى للنصف الأفقر من البشرية . وطبيعى أن المستبعدين ليس لهم صوت سياسى ومحرومين من الفرص الاقتصادية ، ولهذا فإنهم نهب للجريمة والعنف ، باعتبار الجريمة والعنف سبيلهما الوحيد للبقاء وللتعبير عن النفس .

وأصبح العنف فى البيت وفى الطرقات ظاهرة شائعة فى الحياة الإنسانية . وبات لزاما علينا أن نفكر فيما يتعين عمله لمواجهة المتطلبات المعطلة للبشرية من حيث المأوى والمعاش واحتياجات الجماعات المحلية . ونلاحظ كذلك أن النزاعات العسكرية – التى ترعاها بعض تلك الحكومات ذاتها ، والتى تتزود بصورة منتظمة عن طريق تجارة السلاح المزدهرة دوليا تعمل – وبشكل منظم – على تدمير رصيد المساكن والمجتمعات المحلية ، ووسائل كسب العيش فى حملات الترويع والتطهير العرقى الجماعى. وهناك الألغام الأرضية ، وهى ليست سوى ضرب واحد من مخلفات وموروثات هذه الصراعات ، التى جعلت مساحات شاسعة من الأراضى لا جدوى منها، وأرضا غير آمنة للتعمير والسكن أو للزراعة على مدى عقود قادمة . وهذا النزاعات المسلحة هى العلة الأولى والأساسية للزيادة المزعجة فى عدد اللاجئين فى العالم . ففى عام ١٩٦٠ أفادت الأمم المتحدة أن هناك ١,٤ مليون لاجئ دولى . وزاد العدد بحلول عام ١٩٩٢ إلى ١٨,٢ مليون لاجئ . وتذهب الأمم المتحدة فى تقديراتها إلى أن هناك الآن عدداً إضافياً يبلغ ٢٤ مليون نسمة من المشردين داخل حدود بلادهم[٢] .

وليست دون هذا مأساة معاناة عشرات الملايين من اللاجئين بسبب التنمية ، وضحايا العنف الصامت لمشروعات التنمية التى تؤدى إلى انتزاع ملكيات – وغالبا – إلى تدمير بيوتهم وأراضيهم ومصادر مياههم ومصايد أسماكهم ؛ وذلك لاستخدامها من أجل إقامة سدود لتوليد الكهرباء وتخزين المياه ، أو للتشجير أو لاستخدامها فى مشروعات التنمية الحضرية ، والتى غالبا ما تعود بالفائدة على عدد محدود جدا من الناس – هم عادة الميسورين – دون هؤلاء المشردين . والملاحظ أن لاجيئ التنمية هؤلاء محرومون من المأوى ومن إقامة مجتمع محلى لهم ، ومحرومون من وسائل اكتساب الرزق شأنهم تماماً شأن ضحايا العنف المسلح المنظم .

والشواهد آخذة فى التزايد ، إذ على الرغم من الزيادة الواضحة فى متوسطات

الأعمار ، إلا أن قطاعات أساسية من البشرية أفادت فائدة ضئيلة ، وربما عانت فى أكثر الأحيان من خسائر كبيرة ؛ بسبب الرخاء الاقتصادى الذى عاد بثروات خيالية على القلة . صفوة القول إنه إذا كانت التوجهات بعيدة المدى فى عالم المال تشير إلى - أو تحدثنا عن - رخاء يتزايد باطراد ، فإن التوجهات بعيدة المدى فى عالم الحياة تشير إلى ، أو تحدثنا عن تزايد مطرد فى اختلال الميزان ، وإلى عدم الاستقرار وضغوط النظام . ومن ثم فإن معالجة هذه الحقيقة الواقعة تمثل شرطا أساسيا بالنسبة لأى جهد ، يهدف إلى تحقيق وإنجاز مستوطنات بشرية مستدامة اجتماعيا وبيئيا .

ويمكن إلى حد كبير تناول أزمة التفكير الاجتماعى والبيئى الممتدة على نطاق الكوكب كله الآن وتفسيرها فى ضوء المواجهة بين المطلبين الأساسيين المتنازعين لعالم المال : المالك لسلطة صنع القرار ، ولعالم الحياة الخاص بالناس والطبيعة ، والذى يتحمل وحده النتائج المأساوية لتلك القرارات .

الأسباب الكامنة وراء فشل النظام :

يمكن القول إن السياسات المسئولة بقدر كبير جداً عن حالة اختلال التوازن ، إنما هى ميراث أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التى يجرى إنفاذها على أيدى المستفيدين منها دون أن تواجه أى تحديات ، وتجد هنا الرسميين الحكوميين وخبراء السياسة وممثلى الشركات لايكفون عن إصدار الإعلانات الرسمية التى تؤكد وتعيد تأكيد ، وكأن الأمر طقس دينى ، إيمانهم بأن النمو الاقتصادى ، وتحرر السوق من القوانين ، والتخصيص والعولمة الاقتصادية هى جميعها الأسس التى لا مناص منها ، ولا رجوع عنها لتحقيق السلم والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبيئة الصحية ، والبنية الاجتماعية الصحية ، والرخاء العالمى . وطبيعى أن منطق هذا الرأى - من منظور عالم المال منطق صائب ومعصوم من الخطأ . بيد أن هذا المنطق ذاته ، من منظور عالم الحياة ، تشوبه ثلاثة عيوب خطيرة :

* النمو الاقتصادى المطرد على سطح كوكب متناه محدود ، واقتران هذا بوجود نسق أيكولوجى يعانى من الإجهاد ، من شأنه أن يعجل بحدوث انهيار بيئى ، ويفاقم من المنافسة على الموارد بين الغنى والفقير ، وحرمان أجيال المستقبل من الوسائل الضرورية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية . وهذا ما أكدته مجموعة من الشواهد والبراهين المتزايدة ؛ إذ بات واضحاً أن كثيرا من مصائد الأسماك فى محيطات العالم ، وموارد المياه العذبة ، والأراضى الزراعية ، وأراضى الغابات تم استغلالها جميعا بمعدلات كبيرة مجحفة ، تفوق قدرتها على التجدد [٣] .

* التوسع المطرد دون نهاية لاقتصاد السوق ، من شأنه أن يحول المزيد والمزيد من الأنشطة التى كانت تؤديها عادة الأسر والمجتمعات المحلية إلى علاقات إنسانية قائمة على المال وحده ، وهذا من شأنه أن يضعف نسيج البنية الاجتماعية

ويدمر سبل العيش بوتيرة أسرع من عائدات الوظائف ، كما يدمرها بسرعة تفوق كثيراً تعويض مستوى الفقر .

* إن مؤسسات اقتصاد السوق الحرة المُعَوْلَمَة التى تتحكم فى الأصول المخصصة ، إنما تستجيب فقط لمتطلبات عالم المال ، ومن ثم فإنها تعمى عن متطلبات عالم الحياة . وجدير بالذكر أن **العولمة الاقتصادية هى نقل سلطة التحكم فى الموارد والأسواق والتقانة من الناس والمحليات والحكومات إلى أسواق المال والشركات متعدية القوميات .**

إذ تضع هذه المؤسسات بعيدة عن إمكانيات المساءلة العامة ، كما تجعل العمل المحلى المسئول عن الوفاء بالحاجات المحلية أكثر صعوبة ، وتخلق حالة خطرة من عدم الاستقرار المالى .

وإنما تكون السوق الحرة منصفة وفعالة فى توزيع الحصص فى حالة واحدة فقط ، وذلك عندما تتوفر للاعبين داخل السوق قوة اقتصادية متكافئة . ولكن إذا ما اقترن الظلم الاقتصادى المفرط بسوق متحررة من كل القواعد والقوانين المنظمة ، فإن الغنى هو الذى يربح دائماً فى المنافسة على الموارد النادرة – ومن ثم يحقق نتائج لا هى نزيهة منصفة ، ولا هى فعالة . وهكذا يصبح الغنى دائماً هو الأقوى ، وتتهيأ له السيطرة على النظام المنوط به وضع قواعد العمل ، ويعجل من سرعة عملية إعادة صياغة قوانين المجتمع لتتماشى مع مصالحه .

ونلاحظ أن الخدمات الاجتماعية التى يفيد بها العاطلون وفقراء العاملين يجرى تقليصها بدعوى المسئولية المالية . وتتراجع برامج ونظم الضرائب ، بينما يجرى منح الإعانات وإعفاءات الضرائب إلى المستثمرين الأكثر ثراء ، بدعوى خلق فرص عمل . وتتخفف القيود التنظيمية المفروضة على تمركز الشركات الكبرى ، كما تتخفف القيود التى تحد من قدرة الشركات الكبرى على إساءة استخدام سلطانها . وتعبر هذه المشروعات والخطط فى كل أنحاء العالم عن مصالح الصفوة ، وتتقدم بها الحركات السياسية الممثلة للجناح اليمينى فى الشمال ، كما تتضمنها خطط برامج التعديل الهيكلى ، التى يطالب بها البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى التى يتقدمان بها إلى بلدان الجنوب .

وكانت إحدى التحديات التى تواجه المديرين المسئولين عن إدارة المستعمرات هى أن الكثيرين من أبناء الشعوب المستعمرة اعتادوا اكتساب معاشهم من العمل فى أراضى خاصة بهم أو أراضى مملوكة ملكية مشتركة . ومن ثم كان لزاماً على المستعمرين ؛ لكى يفيدوا من تلك الأراضى ، ومن عمل واستهلاك الشعوب الخاضعة لسلطانهم ، أن يجبروهم قسراً على الاعتماد على الاقتصاد النقدى . وتحقق

لهم ما أرادوا عن طريق اتخاذ إجراءات محددة مثل فرض القيود ، التى تحد من القدرة على الحصول على أراضٍ مشتركة ، وذلك بإعلان أن جميع الأراضى «غير المنزرعة» هى ملكية خاصة للإدارة الاستعمارية ، وأيضاً عن طريق فرض ضرائب يتعين على الناس دفعها نقداً .

وأدت هذه السياسة فى أنحاء كثيرة من العالم إلى نشوء عملية من شأنها تعميق الأدوار الاقتصادية ، التى ترتكز على التفرقة بين الجنسين – إذ هنا يتخصص الرجال فى الغالب الأعم فى العمالة مدفوعة الأجر فى الاقتصاد النقدى ، بينما يقصر على النساء الخدمة فى أعمال واسعة المدى – ولكن يعوزها التقييم السليم – وهى أعمال الخدمة فى المنازل ، وقضاء حاجات المجتمع المحلى من أعمال إنتاجية وأعمال الإنجاب وغيرها ، وهى أعمال تدخل نطاق « الاقتصاد الاجتماعى » غير المقوم نقدياً . وشهدت بلدان كثيرة تحولات كبيرة ومفاجئة ، خلال السنوات العشر أو العشرين الماضية ، مثال ذلك انخفاض الأجور ، وتقليص الخدمات العامة للفقراء ، وزيادة عدد الرعاية المفردة للأطفال ؛ مما يجعل النساء أكثر اعتماداً على ما يتكسبنه بأنفسهم من اقتصاد المال – وغالبا ما يكون ذلك عن طريق عمل تجارى متواضع ، أو وظائف غير دائمة وغير مأمونة فى ظروف أدنى وأحط كثيراً من المعايير المتعارف عليها . ومع هذا لم يحدث فى المقابل خفض ، يعوض العمل غير مدفوع الأجر للوفاء بمتطلبات إعالة الأسر والمجتمعات المحلية ، ويصبح الرجال والنساء ، والحال كذلك ، عاجزين عن الاهتمام بصورة ملائمة بمهام الأسر والمجتمع المحلى المحرومين من المال، وهى المهام التى تصون وتبقى على النسيج الاجتماعى للمجتمع ، ومن ثم تنهار علاقات الثقة والرعاية ؛ ليحل محلها الخوف والعنف على نحو ما يشهد الواقع فى كل أنحاء العالم بتزايد جرائم العنف ، والعنف الأسرى ، وأحداث الطلاق، وحالات انتحار الشباب ، وإدمان المخدرات .

تركيز السلطة وحجب المسئولية :

العلاقات الاقتصادية آخذة فى التحول المطرد ؛ بسبب الجمع بين العولمة الاقتصادية والتقانة الداعمة للإنتاجية . ويحدث هذا بطرق تفاقم من اتساع نطاق الظلم وعدم الاستقرار . والملاحظ أن الاتفاقات التجارية التى تم التفاوض بشأنها بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) وسياسات التعديل الهيكلى التى يطالب بها كل من البنك الدولى وصندوق النقد ، والإنجازات المتقدمة فى مجال تقانة الاتصالات ، كل هذا مجتمعاً أدى إلى مزج وتداخل الاقتصادات القوية لتنطوى ضمن اقتصاد عالمى متلاحم .

وأضحت الشركات متعدية القوميات أقدر على نقل الإنتاج إلى المواقع ، التى توفر لها نفقات إنتاج أقل دون خوف من فقدان سبل الوصول السهل إلى الأسواق

الأكثر ربحاً ورواجاً . ونجد فى الوقت نفسه أن التقانة المتقدمة للمعلومات هيأت إمكانية أن ينتج قطاع صغير من القوة العاملة المحتملة القسط الأكبر من السلع والخدمات ، التى يمكن للسوق العالمية أن تستوعبها . وأفادت مجلة فورشن Fortune فى الولايات المتحدة بأن ٥٠٠ شركة صناعية خفضت من إجمالى العمالة بها عدداً يصل إلى ٤,٤ مليون وظيفة خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ . هذا بينما زادت مبيعات هذه الشركات خلال الفترة ذاتها بما يعادل ١,٤ ضعفاً ، وزادت أصولها بما يعادل ٢,٣ ضعفاً ، وزاد تعويض هيئات الإدارة العليا بما يعادل ٦,١ ضعفاً[(٤)] .

وبينما نرى العمالقة يحجبون الناس ويسقطونهم من الحساب ، إذا بهم لايسقطون من حسابهم السيطرة على المال والأسواق أو التقانة . وإن أضخم ٢٠٠ شركة صناعية فى العالم ، والتى توظف فقط ثلث سكان العالم ، تسيطر على ٢٨ بالمائة من الناتج الاقتصادى العالمى[(٥)] . وإن أكبر ٣٠٠ شركة متعدية القوميات ، مع استبعاد المؤسسات المالية ، تمتلك حوالى ٢٥ بالمائة من الأصول الإنتاجية العالمية[(٦)]. ونجد من بين أضخم ١٠٠ من الاقتصادات العالمية ٥١ هى الآن شركات - ليس بينها مؤسسات مصرفية أو مالية . وإن مجموع أصول أضخم ٥٠ مصرفاً عالمياً وشركات مالية متنوعة ، يصل إلى ٦٠ بالمائة من تقدير مجلة الإيكونومست ، والبالغ قدره ٢٠ تريليون دولار ، هى إجمالى أسهم رأس المال الإنتاجى [(٧)] .

وتمضى عملية تركز الهيمنة على الأسواق بخطى واسعة وثابتة . ونشرت مجلة الإيكونومست مؤخراً تقريراً يفيد أنه فى مجال الصناعات الاستهلاكية المعمرة نجد أكبر خمس مؤسسات ، والتى تحتل القمة بين أقرانها ، تسيطر تقريباً على حوالى ٧٠ بالمائة من إجمالى السوق العالمية . وترى مجلة الإيكونومست أن هذا معدل احتكارى بدرجة كبيرة . أما فى مجال صناعة السيارات والطائرات وسفن الفضاء والمكونات الإلكترونية والصناعات الكهربائية والإلكترونيات وصناعات الحديد والصلب.. فإن المؤسسات الخمس الكبرى التى تحتل القمة ، تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمائة من السوق العالمية ؛ مما يضعها بوضوح ضمن فئة الصناعات الاحتكارية . وفى مجال النفط والكومبيوتر الشخصى وصناعات وسائل الاتصال .. فإن أكبر خمس مؤسسات والتى تحتل القمة فى مجالها ، تسيطر على أكثر من ٤٠ بالمائة من المبيعات ؛ مما يعتبر مؤشراً دالا على اتجاهات احتكارية قوية[(٨)] . ومع هذا تطرد عمليات الدمج والتلاحم دون أن نرى لها نهاية فى المستقبل المنظور . وكان المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية لعمليات الدمج والامتلاك ، التى تمت على نطاق العالم خلال عام ١٩٩٥ ما قيمته ٨٠٠ بليون دولار ، أى بما يتجاوز إجمالى ما تم فى أى عام سابق بأكثر من ٢٥ بالمائة[(٩)] .

والملاحظ أن هذه المؤسسات ذاتها هى التى تتخلى عن العاملين فيها فى الوقت الذى تحكم فيه سيطرتها على رأس المال والأسواق . وتتخلى كذلك عن التزاماتها بتوفير أجور وظروف عمل جيدة لمن ينتجون السلع والخدمات ، التى تعرضها هذه الشركات للبيع . ونذكر كمثال الشركة المشهورة بصناعة الأحـذية الرياضية ماركة « نايك NIKE » ؛ إذ تبلغ مبيعات هذه الشركة فى كل أنحاء العالم ما تتراوح قيمته بين ٧٣ إلى ١٣٥ مليون دولار ، وهو من إنتاج ٧٥٠٠٠ عامل يعملون لدى مقاولين مستقلين فى بلدان منخفضة الدخل . ونعرف أن قطاعا كبيراً من هؤلاء العمال يعيشون ويعملون فى أندونيسيا ، ويتقاضون ما لايتجاوز ١٥ سنتاً عن ساعة العمل لكل منهم ، ويتعين عليهم العمل إجباريا ساعات إضافية . والجدير بالذكر هنا أن النقابات محظورة ، والإضرابات محظورة ، ويجرى قمعها عن طريق الجيش . ويشير تقرير إلى أن ميشيل جوردان Michael jordan تلقى ٢٠ مليون دولار من شركة نايك ؛ بهدف دعم وتطوير مبيعات الشركة من الأحذية . ويزيد هذا المبلغ عن إجمالى التعويض المدفوع للنساء الأندونيسيات ، للائى صنعن الأحذية[١٠] . وتعمد السوق العالمية أو المعولمة المتحررة من اللوائح والقوانين إلى حجب المكافآت المالية عن أولئك الذين ينتجون ما يحتاج إليه الآخرون ، ونقلها إلى أولئك الذين يسيطرون على المال وحالفهم النجاح فى إقناع الآخرين بشراء ما ليسوا بحاجة إليه ولا طاقة لهم بشرائه .

ويصرخ عالم الحياة عالياً داعياً إلى المزيد من التعاون بين المحليات فى سبيل وضع معايير اجتماعية وبيئية أرقى . ولكن الناس والمجتمعات المحلية على الجانبين المتقابلين من الكوكب الأرضى ، يقفون ضد بعضهم البعض فى منافسة عالمية يائسة التماساً لما هو متاح من الوظائف . ويسعى كل طرف فى سبيل ذلك للفوز على الآخر ؛ لاكتساب مغنم مشترك ، عن طريق تقديم المزيد ثم المزيد من الدعم المغرى والإعفاءات الضريبية ، والأجور المنخفضة والمعايير المتساهلة فيما يختص بالبيئة والعمالة .

نادي القمار العالمى :

الشركات التى هى أبرز اللاعبين فى هذا « السباق العالمى نحو القاع » هى ذاتها أسيرة ديناميات نظام مال عالمى ، يسمح لها بحد أدنى من الحرية لإدارة شئونها، مع وضع أوسع نطاق للمصلحة العامة فى عين الاعتبار . إن أكثر من تريليون دولار تتداولها الأيدى ، وتنتقل من يد إلى يد كل يوم داخل أسواق المال الدولية فى العالم . التماسا لعوائد مالية قصيرة الأجل ، دون أن تكون لها أى علاقة بالإنتاج أو التجارة فى أى سلع أو خدمات فعلية .

وأصبح النظام المالى المعولم ناديا عملاقا للقمار ؛ حيث يراهن فيه اللاعبون أو

المقامرون على التقلبات قصيرة الأجل فى أسعار الصكوك المالية ، بحثًا عن مكاسب فورية لا علاقة لها بالمساهمات الإنتاجية . وغالبًا ما تكون هذه المكاسب مكاسب استخراجية أو استخلاصية بطبيعتها الأصلية ؛ بمعنى أنها لا تستتبع أى مساهمة من شأنها أن تضيف قيمة لأى منتج حقيقى ؛ إذ تعتمد على استخلاص الثروة من بين أيدى الآخرين ، الذين يقدمون عملا إنتاجيا ، ويحققون استثمارا طويل الأجل فى مجال إنتاج السلع والخدمات التى تحتاج إليها المجتمعات . وينشط اللاعبون فى هذه الأسواق داخل واقع من الفضاء الإلكترونى المتوهم ، وهو عالم النقود الخالص والمنفصل عن عالم الحياة ، وقد عمى عن رؤية شروط ومقتضيات هذا العالم .

وطبعى أن تجار العملة قلة بين المحترفين القائمين على إدارة التجمعات الاستثمارية ، التى تتحكم فيها بيوت الاستثمار الضخمة والمصارف وصناديق الاستثمار التبادلية ، وصناديق المعاشات التقاعدية . ولكن الديناميات واحدة حتى بالنسبة لهؤلاء الذين يشتمل نشاطهم التجارى على الأسهم والسندات ، التى تمثل ملكية حصص فى شركات حقيقية . فهؤلاء لايعنيهم هنا ما إذا كانت قراراتهم قد أسهمت أم لا فى خلق سلع وخدمات حقيقية ، يريدها الناس ويحتاجون إليها ، وتؤدى الضغوط من أجل تحقيق مكاسب فورية إلى حدوث تطرفات ، من شأنها أن تزعزع باطراد النظام المالى كله ، ومن ثم يتسم بعدم الاستقرار أكثر فأكثر . وجدير بالذكر أن حالة عدم الاستقرار هذه وما يترتب عليها من عواقب ونتائج عالمية حقيقية، هى ما كشفت عنه بصورة صارخة أزمة عملة البيزو Peso المكسيكية فى ديسمبر / كانون أول عام ١٩٩٤ .

كانت المكسيك توصف ، حتى لحظة الانهيار ، بالمعجزة الاقتصادية ، غير أن ما كان يبدو فى ظاهره اقتصاداً ديناميًا ، إنما كان فى حقيقته وهمًا خلقه نجاح المكسيك فى جذب ٧٠ بليون دولار نقدا أجنبيا على مدى خمس سنوات ، عن طريق سندات مرتفعة الفائدة ، وأسواق أوراق مالية ارتفعت أسعارها ارتفاعًا كبيرًا بصورة مبالغ فيها . والملاحظ أن ما لا يزيد عن ١٠ بالمائة فقط من هذه الأموال هو الذى ذهب لأغراض استثمار حقيقى[١١] . هذا بينما استخدم القسط الأكبر منه لتمويل واردات استهلاكية ، ولهرب رأس المال ، وسداد أقساط خدمة الدين . وأسهم علاوة على هذا فى خلق ٢٤ بليونيرا مكسيكيا[١٢] . وانفجرت الفقاعة فى ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٤ والأموال المتداولة فى ذروة نشاطها ، وانهارت سوق الأسهم فى المكسيك ، وانهارت معها قيمة عملة المكسيك البيزو . والتزمت المكسيك سياسة التقشف ؛ وانقلب معدل التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وترتب على هذه الإجراءات فقدان عدد كبير من الوظائف على جانبى الحدود .

وتمثل رد فعل كلينتون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، في أن رصد ٥٠ بليون دولار كفالة على حساب دافع الضرائب ، وذلك لضمان سداد مستحقات مؤسسات وول ستريت الحائزة على سندات مكسيكية .

وأدت هذه الرابطة الجديدة بين الدولار والبيزو إلى استثارة المضاربين على العملة، كما أدت إلى هبوط حاد فى قيمة الدولار مقابل الين اليابانى ، ولم يذهب بنس واحد من الضمانة المالية إلى جيب أى من الـ ٧٥٠٠٠٠ مكسيكى ، الذين قررت الحكومة المكسيكية الاستغناء عنهم وفصلهم من أعمالهم التزاما بإجراءات سياسة التقشف(١٣) .

وأعقبت ذلك انهيارات مالية متعددة فى كل من تايلاند ، وماليزيا ، وأندونيسيا، والفلبين ، وكوريا الجنوبية ، والبرازيل . ووقعت هذه الانهيارات وفقاً لنمط انهيار المكسيك . وفعلت هذه البلدان ما فعلته المكسيك إذ انتزعت من المال العام بلايين الدولارات وفاء لالتزامها بحماية المصارف الأجنبية .

ونعرف أن النظام المالى العالمى ، يتجاوز حدود أى مؤسسة إنسانية أخرى ، إذ تتحرك بداخله بحرية ودون معوقات مئات البلايين من الدولارات عبر الحدود القومية ، مع أول بادرة تشير إلى احتمال حدوث تغير فى التوقعات المالية . ومن ثم فإن النظام المالى العالمى ، وبحكم سطوته هذه التى تتجاوز حدود المؤسسات الأخرى ، هو الذى يحدد الأولويات الاجتماعية عالميا ، ومع هذا فإن النتائج الاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاطات والأعمال التى تدر عوائد ضخمة لكبار اللاعبين داخل هذا النظام تظل غائبة عنهم ، ولا يأبهون أبداً بتسجيلها على شاشات أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم .

وتتزايد الشواهد والأدلة على إخفاق مؤسساتنا العملاقة فى التعامل مع شرطين أساسيين هما الأهم لأداء الدور الاجتماعى بصورة صحية وملائمة - أعنى العدالة الاجتماعية وقابلية الإدامة البيئية . ولهذا تتزايد المخاوف ، ويتفاقم الإحساس بالفجيعة، ويتضاءل الشعور بعدم الثقة ؛ ومن ثم تتهاوى أسس مشروعية هذه المؤسسات . ويمهد هذا كله السبيل لتزايد حالات التطرف وعدم الاستقرار السياسيين ، ويخلق أرضا خصبة لنشاط الفوضويين والمهيجين من الدهماء الذين يبنون قاعدتهم السياسية على أسس من الكراهية العرقية والإثنية والدينية ومن ثم العنف . والملاحظ الآن اتساع نطاق ومظاهر الانهيار الاجتماعى الناجم عن تلك الأسباب فى كثير من أنحاء العالم - خاصة فى أفريقيا ، وفى كثير من المدن الداخلية فى الشمال وفى الجنوب . وبات مؤكداً أن هذه الأزمات سوف تستمر وتطرد وتزداد تفاقما وعمقا إلى أن تتم معالجة الأسباب المؤسسية الكامنة لمظاهر الظلم المتزايد ، ومظاهر استغلال النظام الإيكولوجى على نحو غير قابل للإدامة .

التمهيد لحقبة جديدة :

إننا إذ نتصدى للتعامل مع المتطلبات المتصارعة التى يفرضها كل من عالم المال وعالم الحياة ، إنما تواجهنا حقيقة واقعة لا فكاك منها ، ولكن كلا من رجال الاقتصاد وعلماء البيئة يغفلونها معا . إذ بينما عالم المال هو من خلق الإنسان ، إلا أننا نحن البشر مخلوقات تعيش فى عالم الحياة . نعم المال وسيلة نافعة لتيسير أنواع بذاتها من الصفقات بين الناس – ولا شىء أكثر من ذلك . ولكن عالم الحياة هو الذى منحنا الوجود ، وهو الذى يدعم حياتنا . ومن ثم يتعين أن يكون المال فى خدمة الحياة وليس سيدها .

إن مؤسسات عالم المال هى من خلق الإنسان وابتكاراته ، ونحن نملك القدرة على إعادة هيكلتها بطريقة تلائم بين متطلباتها ومتطلبات الحياة . وإذا كنا لا نملك حق الاختيار لتغيير قواعد عالم الحياة لتتلائم مع متطلبات عالم المال ، فإنه يصبح لازما إعادة هيكلة مؤسسات المال ؛ لتكون فى خدمة احتياجات الناس ومتطلبات الحياة.

وسوف يكون ضروريا أن نتخذ من العدالة وقابلية الإدامة المبدأين المنظمين للسياسة العامة . ويتعين أن نحقق فى الواقع المبدأ الديمقراطى لسيادة المواطن ، وذلك بأن نسترد السلطة التى تنازلنا عنها لمؤسسات المال العالمية ، ونعيدها إلى المؤسسات الصغيرة والمحلية الخاصة بالناس وبالمجتمعات ومملوكة لهم ، وتضرب بجذور راسخة آمنة فى عالم الحياة .

والخطوة الأولى على الطريق لوضع خطة عمل شاملة بهدف إقامة مجتمعات عادلة وقابلة للإدامة هى حشد مؤسسات المجتمع المدنى فى تعاون مع الحكومات للشروع معًا فى عملية صياغة وإنجاز خطة العمل المنشودة ؛ لإعادة بناء وتنظيم المجتمعات البشرية ؛ بحيث تتخذ من الحياة محورًا لها .

ويتعين فى نهاية الأمر أن تلبى خطة إعادة البناء والتنظيم الحاجات التالية :

* الحاجة إلى تنظيم الموائل البشرية على نحو يدعم حق كل إنسان فى أن يكون له مكان فى المجتمع وعلى الأرض ، مع إمكانية تحصيل الموارد اللازمة لإقامة حياة آمنة ، تفى بمتطلباته الضرورية وهو فى سلام مع جيرانه ، وفى توازن مع النظم الطبيعية لكوكب الأرض .

* الحاجة إلى بناء اقتصادات منزلية ومجتمعية محلية . تكون عنصرًا مكملاً لاقتصاد المال ، وأن تتصف بالقوة والتوازن بين الجنسين ، وليس أساسها ومحورها المال. وأن تكون قادرة على تعويض واستكمال رأس المال الاجتماعى الضرورى ؛ لكى يؤدى الاقتصاد والمجتمع وظيفتهما على نحو صحى وكفء .

* الحاجة إلى ابتكار نظام عالمى من الاقتصادات المتوطنة فى بلادها ، والتى من شأنها أن ترسخ السلطة الاقتصادية والمسئولية البيئية لدى الشعب والمجتمعات المحلية ، وتشجع على توفير أكبر قدر من الاعتماد على الذات فى ضوء البيئة المحلية .

وجدير بالذكر أن العمل الفعال بشأن هذه الحاجات لايتماشى مع الرؤية التقليدية السائدة فى مجال السياسة الاقتصادية التى تمضى بنا فى الاتجاه الخاطئ . ومن ثم فإن مستقبلنا رهن باتخاذ مسار آخر من شأنه أن يحدث تحولا مهمًا وواعيًا .

ولقد حانت اللحظة للمبادرة بعملية تأمل وتفكير على الصعيد العالمى ، ووضع تصور لإعادة التجديد لطبيعة وبنية ودور المؤسسات . وها هو العام ٢٠٠٠ يدنو سريعا ليكون علامة فارقة تشير إلى انتقالنا من الألفية الثانية إلى الألفية الثالثة . وبدأت تظهر طاقات اجتماعية وسياسية جديدة ، تعبر عن صحوة مجتمع مدنى عالمى . وتمثل المرحلة الراهنة فرصة لكى تصب هذه الطاقات اهتمامها على وضع وتطوير خطط عمل للمواطنين المدنيين ، وتكون خططًا ملائمة لتلبية الحاجات والإمكانات المحتملة الجديدة .

وبات المسرح مهيئًا للنهوض بهذه المهمة ؛ نظرًا للحاجة الملحة والتوسع السريع لوسائل الاتصالات العالمية ، وتوفر القدرة على تنظيم أنفسنا فى شبكات واسعة النطاق وغير تراتبية . هذا علاوة على ظهور وعى عالمى جديد بالتكافل الأصيل بين كل مظاهر وجوانب الحياة . ولأول مرة فى تاريخ النوع البشرى ، تتهيأ إمكانية افتراضية لإشراك كل فرد فى عملية جمعية للتفكير فى معنى الخبرة الإنسانية ، ولابتكار خطة عمل جريئة ، هدفها أن نصوغ مستقبلنا صياغة واعية متعمدة ، وعلى أساس من المعلومات .

ويتعين النهوض بهذه المهمة تأسيسًا على ما حققته البشرية فى ماضيها الجمعى من نجاحات . ولكن يتعين كذلك أن تتضمن خطة العمل إرادة واعية لتجاوز أفكار ومؤسسات القرن العشرين ، التى تحول الآن دون أن تبدأ البشرية خطوها على طريق المزيد من النضج المعنوى والروحى .

٢ - المبادئ الإرشادية للألفية الثالثة :

خطوة أولى ، مهمة وحيوية ، على الطريق لكى تعطى أسبقية لمقتضيات عالم الحياة ، وهى أن نعترف بأن التحدى الذى نواجهه ، ونحن على أبواب الألفية الثالثة، ليس أن نعجل وندعم النمو الاقتصادى – الذى هو ضرورة يتطلبها عالم المال – بل أن ننشئ مجتمعات تتصف بالعدل والاستدامة والديمقراطية . وأن يكون من شأن هذه المجتمعات أن تضع النوع البشرى فى توازن بين نفسه وبين كوكب الأرض ، وتمثل هذه الخطوة ضرورة يتطلبها عالم الحياة ، وهذه الخصائص الحيوية الثلاث المميزة للمجتمعات الصحية – العدل وقابلية الإدامة أو الاستمرارية والديمقراطية – تتسق مع ثلاثة مبادئ إرشادية : المساواة ، والقدرة على الإدامة أو الاستمرار ، والإدارة المدنية . ويتصدى كل مبدأ من هذه المبادئ الثلاث لمعالجة علة أساسية كامنة من علل الأزمة الأكبر . وتوفر هذه المبادئ مجتمعة معا إطاراً جوهريا للعمل التصحيحى .

وفيما يلى بيان توضيحى لهذه المبادئ الأساسية مما قد يساعد على إثبات أهميتها الرئيسية :

مبدأ قابلية الإدامة :

لكى يكون الاقتصاد البشرى قابلا للإدامة والاستمرارية يتعين عليه ألا يفرض على النظام الإيكولوجى مطالب تفوق طاقة هذا النظام من خلال عملياته التجددية الطبيعية . أو لنقل بعبارة أخرى يجب أن يفى الاقتصاد بحاجات الأجيال الراهنة ، على أن يكون فى الوقت نفسه فى حالة توازن مع النظام الإيكولوجى ، ويقول هيرمان دالى Herman Daly فى هذا الصدد : لا تتحقق قابلية الإدامة إلا بتوفر ثلاثة شروط أساسية :

* يجب ألا تزيد معدلات استخدام الموارد المتجددة عن معدلات قدرة النظام الإيكولوجى على تجديدها .
* يجب ألا تزيد معدلات الاستهلاك أو التصرف غير القابل للتعويض من الموارد غير المتجددة عن معدل تطور البدائل المتجددة ، وعن المراحل المحددة لاستخدامها.
* يجب ألا تزيد معدلات انبعاثات التلوث فى البيئة عن معدلات القدرة الطبيعية للنظام الإيكولوجى على استيعابها [١٤] .

وإذا كان أى استخدام للموارد البيئية أو الاستهلاكية أكبر من هذه المعدلات ، فإن الموارد حسب التعريف المحدد تكون غير قابلة للإدامة ، وتعرض للخطر جميع الفرص المتاحة لأجيال المستقبل . ويثير هذا قضية مهمة بشأن حق المساواة بين الأجيال. والملاحظ منذ منتصف القرن العشرين أن مجموع الناتج الاقتصادى زاد من

خمس إلى سبع أضعاف - وقابلتها زيادة فى احتياجات الأنشطة البشرية ، والتى تمثل عبئاً على البيئة . ونتيجة لهذا زاد إجمالى الاستخدام البشرى للبيئةعن معدلات قابلية الإدامة فى كثير من الأنحاء ، ويقترب سريعاً ليتجاوزها فى أكثر المجالات .

وإن الحدود البيئية الأولى التى بلغناها ، والتى زادت عن المعدل فى بعض الحالات ، ليست هى حدود استهلاك مورد غير متجدد ، كما توقع كثيرون ذات مرة، بل هى حدود استخدامنا للموارد المتجددة وعمليات استهلاك البيئة لها - أى قدرتها على امتصاص نفاياتنا . وهذه الحدود وثيقة الصلة باستنزاف التربة ، ومصايد الأسماك ، والغابات وموارد المياه ، واستيعاب انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ، وتدمير غلاف الأوزون . وثمة تفاصيل تشير إلى أن حداً بذاته ، تم بلوغه منذ عامين أو سوف يتم تجاوزه مع نهاية القرن ، بيد أن هذا كله أقل أهمية من الإقرار بحقيقة أساسية وهى أنه ، ولأسباب عملية ، فى الغالب الأعم ، قد توسع استهلاك النوع البشرى بالفعل حتى بلغ أو تجاوز السعة البيئية المتاحة لكوكب الأرض . وأزف الوقت لكى ننهض بمهمة الملاءمة بين مجتمعاتنا ، وهذه الحقيقة الواقعة - بما فى ذلك إعادة فحص دراسة معايير حكمنا على الأداء الاقتصادى .

مبدأ العدالة :

يجرى عادة استخدام النمو الاقتصادى معياراً لقياس الأداء الاقتصادى . ويرى البعض أنه معيار معصوم من الخطأ فى ضوء متطلبات عالم المال . بيد أننا نرى أن المؤشر الأكثر صوابا من منظور عالم الحياة هو بيان ما إذا كان هذا الاقتصاد أم ذاك يوفر لجميع أبنائه العناصر الجوهرية اللازمة لحياة آمنة وصحيحة ومنتجة ووافية ، دون أن يستخدم أى شخص أكثر من نصيبه العادل من قدرة النظام الإيكولوجى الإنتاجية المتجددة والقابلة للإدامة ، ولكن لايوجد الآن سوى القليل جداً من النظم الاقتصادية وربما لايوجد على الإطلاق نظام اقتصادى يلتزم بهذا المعيار . وثمة شواهد كثيرة على أن النمو الاقتصادى لم يسلك السبيل لبلوغ هذا الهدف .

إن النظام الإيكولوجى الذى يمنحنا الحياة هو من خلق عالم الحياة ، أى مورد يمثل إرثا مشتركا لجميع الكائنات الحية . ومن ثم نرى أن حق الحصول على نصيب كافٍ من الهواء والماء والأرض ؛ مما يدعم ويديم حياة المرء ربما يكون أهم الحقوق الأساسية للإنسان ، إذ يعادل حق الوجود - أن يكون للمرء مكان فى مجتمع ومكان على الأرض للعيش فيه ، وحق فى المأوى وإنتاج ما يتقوته .

ولكن ما يجعل من هذا الرأى قضية خلافية هو واقع أن حق الإنسان فى وسيلة للحياة داخل مجتمع متخم يتعارض دائماً مع حقوق الملكية الخاصة لإنسان آخر . وليس ثمة وسيلة سهلة لحسم هذا النزاع ، وإن كان من المفيد أن نقر ونعترف به .

ونحن نعيش فى عالم تتزايد فيه مظالمه ، وأصبحت مشروعية مؤسساته موضع شك وريبة ؛ نظراً لأنها تعطى الأولوية لحقوق الملكية « للأغنياء » على حساب حقوق الإنسان « للمعدمين » . معنى هذا أن هناك حاجة لكى نمايز بين حق الملكية الخاص بأولئك ، الذين لايملكون سوى ما يلزم للوفاء بحاجاتهم الخاصة ، وبين حقوق الملكية للأشخاص والمؤسسات التى تفيض حيازاتهم وممتلكاتهم عن حاجاتهم الخاصة وتحرم الآخرين من وسائل العيش . وطبعى أنه حين يتم توزيع الملكية توزيعاً عادلا فإن حماية حق الملكية سوف يمثل ، فى الوقت ذاته ، حماية لحق المرء فى وسائل العيش . ولكن حين تكون الملكية حقاً للأقلية فسوف تستخدم حقوق الملكية فى الغالب الأعم لإضفاء مشروعية على إنكار حق الآخرين فى الحياة .

ويتمركز المظهر الأهم والأخطر لهذه التقنية حول حق الحصول على الأرض والماء . وكلاهما أساسيان لدعم واستمرار الحياة ، وكلاهما موضوعان لمنافسة تتزايد حدة على الدوام . ولا ريب فى أن حسم هذه المسألة يعتبر من أشد القضايا صعوبة وتعقيداً ، والتى يتعين مواجهتها فى سبيل وضع أسس قانونية وأخلاقية لمجتمعات عادلة مستدامة .

وصدرت مؤخراً ثلاث دراسات عن العلاقة بين السكان والاستهلاك وحدود الطاقات التجديدية للبيئة . وتقدم لنا هذه الدراسات منظوراً يتسم بالرصانة وعدم التطرف ، يوضح لنا كيف أنه فى قضايا العدالة والإدامة أصبح النزاع بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان نزاعاً محورياً .

حدود إيكولوجية :

قدم وليام ريس William Rees ، وهو أحد المشتغلين بتخطيط المدن بجامعة كولومبيا البريطانية ، دراسة تذهب فى تقديرها إلى أن الفرد يحتاج فى المتوسط إلى ما بين أربع إلى ست هكتارات من الأراضى فى بلد مرتفع الدخل ؛ لضمان المستويات الراهنة لاستهلاك الطاقة باستخدام الموارد المتجددة . ويشير ريس إلى مساحة الأرض المنتجة اللازمة لضمان الحاجة الاستهلاكية لمجموعة بذاتها من سكان الحضر، باعتبار هذه المساحة هى الحد الإيكولوجى .

وفى عام ١٩٩٠ بلغ إجمالى نصيب الفرد من مساحات الأرض المتاحة فى العالم ، والمنتجة إيكولوجيا (أى الأرض القابلة لتوليد كتلة إحيائية مترتبة على ذلك) ما قدره ١,٧ هكتار[١٥] . معنى هذا أن أصحاب الدخول العالية فى البلدان الصناعية يركضون سريعاً نحو حالة كبيرة من العجز الإيكولوجى . ويجرى تعويض ذلك جزئيًا عن طريق عمليات سحب غير قابلة للإدامة من رصيد مواردهم الطبيعية، كما يجرى تعويضه من ناحية أخرى عن طريق اغتصاب المنتج البيئى من أراضى البلدان ذات الدخل الأقل . ويتحقق هذا الجانب الأخير من خلال أنماط للاستثمار

والتجارة الدولية ، التى تعود بالنفع على الجانب الأقوى اقتصاديا . ويفضى هذا إلى التوسع عالميا فى دعاوى حقوق تملك المزيد والمزيد من موارد العالم الإنتاجية .

وتعتبر الولايات المتحدة وكندا ، من حيث نصيب الفرد ، أكثر المستهلكين إسرافا فى العالم . ولكن الكثافة السكانية فى أوروبا واليابان أعلى كثيراً بالقياس إلى مواردهما المحلية من الثروات والأراضى . ولهذا فإن هذه البلدان بوجه عام تتجاوز بكثير حدود مواردهم الإيكولوجية الخاصة . ويذهب ريس فى تقديره إلى أن سكان هولندا ، كمثال ، يستهلكون إنتاجاً يعادل ما يقرب من ١٤ ضعفاً ، لأراضيهم الإنتاجية الواقعة داخل حدود البلد[١٦] . وتعوض هولندا العجز ، شأن أكثر البلدان التى تعانى عجزا ، عن طريق استنفاد رأس المال الطبيعى على حساب أجيال المستقبل، وكذا عن طريق الاستيلاء على موارد الآخرين من خلال التجارة الدولية .

الحصص العادلة المستدامة :

هناك دراسة أعدها أصدقاء الأرض فى هولندا – Friends of the Earth Nether Lands . ومضت الدراسة بالتحليل سالف الذكر خطوة أبعد حين طرحت السؤال التالى :

ترى ماذا عسى أن تكون عليه المستويات السنوية المسموح بها لاستهلاك الموارد البيئية ، وخدمات استيعاب النفايات ، بالنسبة للشخص الهولندى المتوسط فى العام ٢٠١٠ ، إذا :

أ – كانت مستويات استهلاك المورد متساوية بين جميع الناس الذين يحيون على كوكب الأرض حينذاك ؟

ب – كان المستوى العالمى لاستهلاك المورد داخل الحدود القابلة للإدامة ؟

وقارنوا بعد ذلك بين النتائج التى توصلوا إليها وبين مستويات الاستهلاك الراهنة فى هولندا[١٧] . وطبق أصدقاء الأرض فى الولايات المتحدة التقديرات الهولندية ، بهدف إعداد مقارنات مماثلة عن الولايات المتحدة[١٨] .

وبدت النتائج معقولة وراجحة .

نصيب الفرد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ١٩,٥ طن فى الولايات المتحدة، و ١٢ طنا فى هولندا . وإذا شئنا تجنب احترار كوكب الأرض ، فإن متوسط نصيب الفرد من مستويات انبعاث ثانى أكسيد الكربون المتولد من الوقود الحفرى لابد وأن ينخفض إلى ٤ أطنان على الأقل بحلول ٢٠١٠ . ولكى نتساوى جميعا فى تحمل هذا العبء يتعين مع حلول عام ٢٠١٠ أن يقصر استهلاك الفرد على ما يزيد عن (١) واحد لتر من الوقود الكربونى فى اليوم . ومن ثم يكون لزاماً على الشخص الهولندى أن يختار بين السفر ٢٤ كم (١٥,٥ ميل) بالسيادة أو ٥٠ كم (٣١

ميل) بالأوتوبيس ، أو ٦٥ كم (٤٠ ميل) بالقطار ، أو ١٠ كم (٦,٢ ميل) بالطائرة فى اليوم . معنى هذا أن رحلة بالطائرة من امستردام إلى ريودى جانيرو لنفترض مثلاً من أجل حضور اجتماع مثل قمة الأرض ، يمكن أن تتم كل ٢٠ عامًا فقط ، مع افتراض عدم وجود رحلة أخرى أثناء هذه الفترة تستخدم الوقود الحفرى .

وعلى الرغم من أن هذا يبدو ترفًا فى نظر من لايزالون يسيرون على أقدامهم ، إلا أنه أمر معقول فى نظرنا نحن الذين نقضى قسطا كبيرا من حياتنا داخل سيارة أو طائرة أو حافلة أو قطار . ويبدو الأمر أكثر معقولية ورجاحة حين ندرك أن السماح بلتر واحد من الوقود الحفرى فى اليوم الواحد ، يجب ألا يفى فقط بحاجة الفرد الشخصية والمباشرة للسفر ، بل وأن يفى أيضا بحاجة الإنتاج والنقل وتسويق السلع التى نستهلكها – أى أعباءنا التى نلقيها على كاهل البيئة وإن كنا أقل إدراكًا لها .

ولنفترض الكف عن قطع المزيد والمزيد من أخشاب الغابات الرئيسية ؛ لنحصر استخدامنا للمنتجات الخشبية فى نطاق الأخشاب ، التى نحصل عليها بطريقة متجددة من أراضى الغابات القائمة غير الأساسية . هنا سوف نستهلك فقط ٠,٤ متر مكعب لكل شخص فى السنة – بما فى ذلك الأخشاب المستخدمة لصناعة الورق . وسوف يستلزم هذا خفض ٧٩ بالمائة من استهلاك الأخشاب فى الولايات المتحدة – وخفض ٦٠ بالمائة فى هولندا .

الموازنة بين السكان والاستهلاك

قدم الأستاذ دافيد بيمنتل David Pimentel من جامعة كورنيل ، بحثاً للاجتماع السنوى للجمعية الأمريكية المعنية بتقدم العلم . واستطاع زملاؤه أن يمضوا بدراستهم التحليلية لهذا البحث خطوة أبعد ، حين درسوا التفاعلات بين البدائل السلعية مع اتخاذ السكان عاملاً متغيراً . ولاحظوا على سبيل المثال أنه مع إمكانية زيادة الغذاء عن طريق زراعة مزيد من الأراضى ، فإن هذا سوف يتطلب مزيداً من المياه – وهى فى مناطق كثيرة أكثر ندرة من الأرض . وإذا شئنا الحصول على مزيد من الطاقة من الشمس .. فإننا سنحتاج إلى أن نستقطع أراضٍ مستغلة لإنتاج الغذاء والنسيج وذلك لإنتاج الطاقة . وإذا أردنا أن نزيد الغلة الزراعية لكل هكتار ، فإن هذا يستلزم استخدام مزيد من الطاقة المتولدة من أنواع الوقود الحفرى .

ويسألون سؤالا واقعيًا قاسيًا ، ولكن لا فكاك منه : « هل يريد المجتمع البشرى أن يضم من ١٠ إلى ١٥ بليون إنسان ، يعيشون فى فقر وسوء تغذية ، أم يريد بليون واحد أو بليونين ، يعيشون فى بحبوحة ووفرة من الموارد وفى بيئة جيدة ؟ »[٢٠] وتفيد حساباتهم أن كوكب الأرض لايمكنه أن يعول بطريقة مستدامة ، سوى عدد يتراوح ما بين بليون إلى بليونى نسمة بحيث يكون مستوى استهلاك الفرد مقاربا

لمستوى استهلاك الفرد فى غرب أوروبا . ويقولون فى ملاحظة لهم : « إن أى محاولة فجائية لملاءمة عدد سكان الأرض إلى ما بين بليون وبليونى نسمة ، ستؤدى إلى حدوث مشكلات خطيرة سياسية واقتصادية . ولكن الاستمرار فى النمو السكانى السريع ليصل تعداد سكان العالم إلى ١٢ بليون نسمة أو أكثر ، سيؤدى إلى نزاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، أشد قسوة علاوة على المشكلات الكارثية فى مجال الصحة والبيئة »[٢١] . وهكذا يعرضون الخيارات بصورة صادمة وصارخة ، ولكن تبدو دراستهم متفائلة ، حين تقتصر على معالجة الحاجات البشرية وتوزيع الفضاء البيئى لاستخدام الحياة الحيوانية والنباتية ، دون سواها المخصصة للاستخدام المباشر للإنسان .

وإذا كانت دراسة بيمنتل يعيبها قبولها لأسطورة شائعة ، تقول إن مستويات الاستهلاك المرتفعة مرادفة لمستوى الحياة المرتفع ، إلا أنها تضطرنا ، مع هذا ، إلى مواجهة بدائل مؤلمة تتجنبها عادة أكثر المناقشات ، التى تدور حول قضايا زيادة الاستهلاك والسكان والعدالة . ولكن بيمنتل يطرح بديلين اثنين فقط : إما أساليب حياة مرتفعة المستوى على نطاق العالم كله ولمجموعة محدودة من السكان ، أو مشاركة فى الفقر بين مجموعة كبيرة من السكان . وتغفل دراسته هنا خياراً ثالثا : « تنظيم أنفسنا بحيث يمكن لخمس أو ست بلايين نسمة أن يستمتعوا بحياة رفيعة المستوى ، واستهلاك معتدل (وهذا ما نعرض له فى الفصل الرابع ، الذى يتناول الأسس المادية لقيام مجتمعات عادلة ومستدامة) .

ونلاحظ أن أنواع الحسابات المعروضة فى الدراسات الثلاث المشار إليها آنفا هى، فى أحسن الأحوال ، مقاربات مهنية على أساس افتراضات خلافية ، مع الإفادة ببيانات مقطعة الأوصال وغير موثوق بها فى الغالب .

بيد أن هذا الطراز من النظرة الجريئة إلى العلاقات بين السكان والاستهلاك والعدالة وحدود البيئة يعتبر لازماً وضرورياً بالنسبة لأى مناقشة هادفة وجادة عن مستقبل البشرية . لقد حان الوقت لكى نتجاوز الحوارات الفارغة الخرقاء ، عما إذا كانت المشكلة هى زيادة استهلاك فى الشمال أم زيادة سكانية فى الجنوب . وبات لزاماً أن نطرح جانباً هذا الوهم الخطر ، القائل بأن لا حاجة إلى إعادة التوزيع ؛ لأن النمو الاقتصادى سوف يقضى على الفقر ويجعل كل فرد غنيا . وأصبح ضروريا أيضا أن نعترف بأن هناك حدوداً ضرورية لحقوق الملكية ذلك لأننا فى عالم متخم ولايعرف المساواة ، وسيكون عاطلا من العدالة ومن أسباب الإدامة والبقاء ، مالم يتمتع كل إنسان فيه بحق الحصول على أسباب الرزق .

مبدأ الالتزام المدنى :

يتضمن الالتزام المدنى عناصر كثيرة ، ولكنه يتعلق فى الأساس بصناعة القرار أو الحكم ؛ وبالسؤال عن من ؟ وكيف ؟ وبواسطة من يجرى توزيع حصص موارد المجتمع ؟ ويؤكد مبدأ الالتزام المدنى أهم مبادئ الحكم الديمقراطى ، وهو المبدأ القائل بأن السيادة فى نهاية الأمر حق الشعب - أى حق المواطنين . ومن ثم فإن هذا المبدأ يتعلق بحق الناس فى أن يحددوا الخير العام ، ويرسموا السياسات التى يلتمسون عن طريقها هذا الخير ، وأن الأمر منوط بهم لإصلاح أو إبدال المؤسسات التى لا تستهدف هذا الخير .

ويصيب الالتزام المدنى كبد السؤال عما إذا كانت السيادة والغلبة لعالم المال أم لعالم الحياة . هل تتولى القلة وحدها مسئولية الهيمنة على عمليات اتخاذ القرار ، على الرغم من أن ولاءها منصرف إلى متطلبات وشروط عالم المال ؟ أم أن الشعب الذى يناضل من أجل البقاء داخل إطار عالم الحياة ، له بالتالى الحق فى أن يدلى برأيه ؟ هل تكون إدارة الموارد فى أيدى رجال المال الذين يرون مدن وبلدان العالم مجرد ساحات لاستنزاف الأرباح ؟ أم يتولى هذه الإدارة من يرون المدن والبلدان ساحات للحياة ؟ إن المشاركة المدنية القائمة على قاعدة عريضة لا تكفل خيارات عامة حكيمة ، ولكنها يقينا تدعم صوت من يتحملون النتائج المترتبة فى عالم الحياة عن الخيارات السياسية لعالم المال .

ويبين لنا المثال التالى أهمية الفارق بين طريقتين مختلفتين عن بعضهما أشد الاختلاف ، ويمكن لبلد ما أن يعالج بأحدهما دون الآخر حاجته إلى الإسكان :

الخيار ١ :

يمكن لبلد ما الحصول على قرض دولى ، قد يكون من مقرض تجارى أو من البنك الدولى . ويشرع بعد ذلك فى استيراد مواد تشييد ومعدات بناء ، وتأجير مقاولى بناء أجانب . هنا سيجد العمال المحليون وظائف مؤقتة ، وسيتم سريعاً تدبير الإسكان اللازم لهم . ولكن مع هذا ستكون التكاليف واضحة ملموسة ، وسيكون بالإمكان تحمل التأثير على الاقتصاد المحلى بدرجة محدودة ، وسيكون مطلوباً من البلد فى النهاية أن يشجع خبراء على سداد دينه إلى المصارف الأجنبية .

الخيار ٢ :

البديل الثانى هو أن بإمكان بلد ما أن يشجع المصارف والبنوك المحلية على توفير تمويل قروض صغيرة لبناء المساكن . ويمكنه أن يوفر التدريب الفنى اللازم ، وأن يدعم الخدمات ويقدم حوافز أخرى للتشجيع على تشكيل مؤسسات صغيرة لإنتاج أطر الأبواب وقوالب الطوب ، وأدوات السباكة الصحية والأدوات الكهربائية ، هذا علاوة على خدمات التعاقد على البناء . وتستطيع الحكومة هنا أن تقدم العون لعمل بحوث بشأن استخدام المواد المحلية لتوفير إسكان كفء وآمن وملائم من حيث توفير احتياجاته من طاقة وغيرها . ويمكن هنا مراجعة « كود » ، أو مجموعة القواعد

الخاصة بالبناء والتشييد لتتلاءم مع الخامات المحلية وطرق البناء ، التى تعتمد على العمل المكثف . ويمكن فى ضوء هذا الخيار ، أن يحصل المحتاجون على حاجتهم من الإسكان ، علاوة على مزيد من المهارات الجديدة والطاقة الاقتصادية الجديدة ، وموارد جديدة للعيش واكتساب الرزق . وهكذا يتهيأ النظام اللازم لبناء وصيانة المنازل حسب الطلب . ولن تكون هناك ديون أجنبية جديدة يلزم سدادها .

وجدير بالملاحظة أن التقانة والخامات المتضمنة فى الإسكان منخفض الدخل تعتبر شيئاً أساسياً بطريقة معقولة وملائمة تماماً فى حدود الوسائل المتاحة لأكثر البلدان ، ولن تكون ثمة حاجة كبيرة للنقد الأجنبى .

ويفضل الخيار الأول مصالح الأثرياء المسئولين عن إدارة مؤسسات البناء الدولية، ويمكنهم الإفادة من حاجة البلد إلى التصدير لسداد القروض . هذا بينما يفضل الخيار الثانى مصالح عامة الناس العاملين ؛ من أجل إنشاء مجتمعات محلية وتدبير وسائل العيش اللازمة – أى ضرورات حياة صحية . ومن ثم فإن إشراك المحتاجين إلى كل من المساكن وموارد كسب العيش فى عملية صنع القرار باعتبار هذا جزءاً من حوار عام نشط لن يضمن فقط إيثار الخيار ٢ ، بل سوف يزيد يقينا من احتمالات نجاحه .

ويقوم القطاع غير الرسمى بتدبير جزء كبير من الإسكان الجديد فى عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض . ونعرف أن بناء الإسكان غير الرسمى يستلزم عملاً أكثر كثافة ، وأقل كلفة بالقياس إلى قطاع إنتاج الإسكان الرسمى . ونعرف أيضا أن النفقات اللازمة لوحدة من وحدات الإسكان فى القطاع غير الرسمى تنتج وظائف ومساكن أكثر من مثيلاتها من النفقات فى القطاع الرسمى [٢٢] .

ويعتبر الفقراء من أوسع الناس حيلة بين سكان العالم . وإذا ما كانت هناك طريقة للوفاء بحاجاتهم ، فإنهم سوف يهتدون إليها ، وعادة ما يكون نقص الإسكان راجعاً أساساً إلى نقص إمكانية الحصول على الأرض ، أو على القرض أو الخامات ، وهى أمور لازمة لإقامة المأوى ، أكثر مما يكون السبب هو نقص الحافز ، أو نقص الحيلة من جانب الفقراء المحتاجين .

وأفضل الطرق المباشرة لتلبية حاجة البلاد إلى الإسكان ، هى تنفيذ نظام لإصلاح الأراضى ، وتوفير سندات الملكية المضمونة للأراضى ، وإلغاء القيود على استخدام خامات البناء المحلية ، وتيسير إمكانية الحصول على قرض ائتمانى . وأبسط طريقة للوفاء بالجانب الأكبر من الإسكان اللازم هو إصلاح القوانين المنظمة لتقسيم المناطق والقواعد المنظمة للبناء ؛ بهدف دعم قطاع الإسكان غير الرسمى ، وتشجيع

استخدام خامات البناء المحلية ، التى يتيسر لقطاع الإسكان غير الرسمى الحصول عليها ، هذا علاوة على تيسير البناء الإضافى للتعلية ، بما فى ذلك إضافة حجرات أو مظاهر ترفيهية - مثل عمل سقف من مادة شائعة .

وتشير هذه المناقشة لموضوع الإسكان إلى حقيقة أكبر ، ذلك أن غالبية عناصر الأزمة العالمية المتمثلة فى الفقر المتزايد ، وفى تدمير البيئة والتحلل الاجتماعى لايمكن حسمها على نحو ملائم ، إلا بفضل نشاط محلى ابتكارى وتعاهدى ملزم، يشارك فيه أهل البلد العاملين على الأرض نفسها ؛ إذ إن هؤلاء هم الأقدر على خلق المزيد من ساحات الحياة المرضية ولأحبائهم - أسرة مع أسرة ، ومجتمع محلى مع مجتمع آخر ، وتتمثل أشد الضغوط الآن فى عدد من الاحتياجات ، التى لا تزال بغير حلول ، وهى : الأمن الغذائى ، والمأوى الملائم ، والملبس ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، وطبعى أن نقص هذه الاحتياجات يعنى تحديداً الحرمان - بكل معنى الكلمة - ولكن الموارد الأساسية ، والطاقات المحلية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات على أساس مستديم متوفرة عمليا فى كل بلد تقريباً ، فيما عدا استثناءات محدودة جداً .

لقد اعتاد البشر منذ بداية التاريخ أن ينظموا أنفسهم فى قبائل وقرى ، اهتدت إلى وسائلها الخاصة لاستخدام الموارد والتقانة المتاحة ؛ من أجل استنبات الغذاء اللازم ، والحصول على المياه ، وبناء المأوى بالخامات المحلية المتوفرة ، وعلاج أمراضهم . ويثبت هذا التراث أن مثل هذه الأشكال من الالتزام المدنى هى من أهم الدوافع الإنسانية الطبيعية وأكثرها انتشاراً . ولكن الطرق التقليدية فى تنظيم موارد المجتمع بحيث تلبى احتياجات البشر أفسدتها كثيرا ، وعلى نحو خطر ، عمليات التصنيع ، وبناء المدن فى التاريخ الحديث . بيد أن الجهود الشائعة للتنظيم اعتماداً على النفس فى ضواحى الحضر ، وفى المجتمعات العشوائية ، التى نشأت بوضع اليد، تثبت جميعها أن ذلك الدافع الذى أشرنا إليه لايزال قائماً وسائداً وهاماً .

وتنزع الاقتصادات النقدية أو القائمة على النقود Monetized إلى إبدال الأسر والمجتمعات المحلية بالأسواق ، وإبدال الدروب حيث يلتق الناس ببعضهم البعض ، بالطرق الواسعة ؛ حيث ينعزل كل عن الآخر فى سياراتهم الشخصية ، وتنزع إلى إبدال المواطن الإيجابى النشط بمستهلك سلبى خامل ، وهكذا تنزع عملية التحديث باتباعها هذه الطرق وغيرها إلى قمع الدافع الطبيعى تجاه الالتزام المدنى . ومع انهيار هذا الدافع تنتقل القدرة على ممارسة سلطة الحكم من الناس إلى مؤسسات منفصلة ونائية عنهم ، تحركها أساساً متطلبات وشروط عالم المال . وإذا ما

أراد الناس ، إنشاء موائل تخدم حاجاتهم ، فسوف يكون عليهم استرداد تلك السلطة واستعادة دورهم فى إدارة شئون المجتمع المدنى ، باعتبار هذا حقًا وضرورة .

وغنى عن البيان أن من يقصيهم عالم المال ، إنما هم من يحيون قريبين من حقائق عالم الحياة . ولهذا فإن أى إجراء تصحيحى لابد وأن يستقى معلوماته من خبرتهم واستبصاراتهم ، ومن دوافعهم الطبيعية التى تحفزهم إلى ابتكار ساحات صحية للحياة . والخطوة الضرورية على طريق إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة هى توفير ساحات ، يعبرون فيها عن آرائهم لكى تكون مسموعة ، علاوة على لفت الأنظار إلى ضرورة وضع سياسات ، وإقامة مؤسسات تمكن المجتمعات المحلية والناس من استعادة سيطرتهم على مواردهم الخاصة ، وعلى توجيه مسار حياتهم .

٣ - الأسس السياسية والاقتصادية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

الأسواق والتجارة لهما أدوارهما الحيوية فى عالم المجتمعات العادلة والمستدامة ؛ إذ يتعين أن تكون واضحة صافية ، بحيث لايكون لها دور مشروع آخر غير كونها وسيلة لتلبية احتياجات الناس . وأهم محك فى النهاية لمشروعية أى نظام اقتصادى ، وللحكم على أدائه ، هو مدى ما يكفله من حقوق ، تضمن لكل شخص وسيلة العيش الملائم على نحو يؤسس له حياة صحية مشبعة . ووصولا إلى هذه الغاية يجب أن تكون الأسواق خاضعة لمساءلة ومحاسبة الجميع ، وليس فقط أولئك الذين يستأثرون بأكبر قدر من المال . معنى هذا أن الأسواق والتجارة لابد وأن يعمل كلاهما داخل إطار من القواعد المعتمدة والراسخة ، والتى تفرضها الحكومات بوسائل للمحاسبة ، صريحة وديمقراطية .

التعددية الديمقراطية :

تميز القرن العشرين بسمة أساسية ، هى الصراع بين أيديولوجيتين متطرفتين ؛ إذ نادت الشيوعية بأن تكون كل السلطة للدولة . ونادت رأسمالية السوق بأن تكون كل السلطة للسوق – وهو ما يعنى فى اقتصاد معولم الحكم بواسطة الشركات العالمية والأسواق المالية ، وأدت كل من الأيديولوجيتين إلى تمركز السلطة فى أيدى مؤسسات منفصلة وبعيدة عن الناس ، وغير قابلة لمحاسبتهم .

وطبعى أنه فى غمرة وطيس الخطاب الأيديولوجى ، يكون يسيرا تجاوز حقيقة أن سر نجاح الغرب عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن الاعتماد على الأسواق الحرة ، وإنما يرجع نجاحه إلى الاعتماد على الأسواق التى عملت داخل أطر تنظيمية قوية ، وإدارتها حكومات تخضع للمحاسبة الديمقراطية . وتمخض هذا عن نظام أكثر ديمقراطية وتعددية ، مما كان سواء فى النموذج الشيوعى أو النموذج الرأسمالى .

وجدير بالذكر أن أولئك الذين يحتفون بسقوط الاقتصاد القائم على التخطيط لصالح السوق « الحرة » ، إنما يغفلون عن حقيقة أن الاقتصاد داخل أى شركة ، من الشركات هو اقتصاد قائم على التخطيط – إنه مخطط تحديداً للوصول بأرباح الشركة إلى الحد الأقصى لصالح ملاك الشركة ، والملاحظ أن أكبر الشركات العالمية فى نظام اقتصادى معولم ومتحرر من القواعد والقوانين ، تتمتع بقدر غير مسبوق من الحرية لعزل نفسها واستقلالها عن نظام منافسة السوق ، وذلك عن طريق عمليات الإندماج والتحالفات الاستراتيجية ، التى تسمح لها بالزيادة المستمرة فى سيطرتها الاحتكارية على الأسواق وعلى التقانة والموارد والمال . والنتيجة المترتبة على هذا هى تمركز السلطة الاقتصادية ، التى لا هى سلطة فعالة ولا ديمقراطية .

وعلى نقيض الدعاوى الشائعة والتى اعتدنا سماعها ، تحتاج الأسواق إلى حكومات لكى تؤدى دورها بكفاءة . وبات من المقرر تماما سواء فى النظرية أو فى الممارسة الاقتصادية أن الأسواق لا توزع حصص الموارد بكفاءة ، إلا حين تكون

متنافسة وحين تستدخل الكلفة ؛ أى حين تضع كل الكلفة الاجتماعية والبيئية لإنتاجها داخل حساباتها ، هى وكأنها كلفتها الخاصة بها .

ونظرا لأن المؤسسات الناجمة تنمو جميعها باطراد ، وتغدو أكثر احتكارية فإنه يصبح من واجب الحكومات أن تخطو بانتظام ؛ من أجل الحيلولة دون ذلك رغبة فى استعادة المنافسة . ونقول بالمثل ، إن تبرير واستخراج التكاليف ، أى ردها إلى أسباب خارجية ، يعتبر مصدرا مهمًا رئيسيا من مصادر الفائدة التنافسية الكبيرة — لذلك فإننا نجد ضغوطًا هائلة تجرى ممارستها على المؤسسات الفردية ؛ من أجل التمادى فى هذا إلى أقصى مدى يمكن أن تسمح به العمليات التنظيمية العامة .

ويشير كل من هيرمان دالى Herman Daly وجون كوب John Cobb فى دراستهما المعنونة « من أجل الخير العام » إلى أنه لكى تؤدى الحكومة الوطنية وظائفها الأساسية لدعم كفاءة وفعالية السوق ، فلابد وأن تكون لها سلطة تشريعية على الاقتصاد القومى . وهذا لا تقوم به سوى حكومة ديمقراطية قوية وقادرة على تحديد وفرض الإطار الضرورى من القواعد والقوانين اللازمة للسوق . وهنا فقط يمكن للشعب صاحب السيادة أن يحاسب ويسائل مؤسسات المال ، فى ضوء المصلحة العامة . ولكن تجرى الآن عمليات لإلغاء الحدود القومية الاقتصادية . وهذه العملية حققت تقدمًا جزافيًا بسبب برامج التعديل الهيكلى ، التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولي والاتفاقات التجارية ، التى تم التفاوض بشأنها بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ، والاتحاد الاقتصادى الآسيوى للمحيط الهادى ، واتفاقية ماسترخت ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وتؤدى هذه الاتفاقيات جميعها إلى الحد بشدة من قدرة الحكومات على وضع مثل هذا الإطار .

والنتيجة المترتبة على ذلك ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، هى التحرر التدريجى خطوة خطوة للشركات العالمية والمؤسسات المالية من حق العامة فى المساءلة بشأن الآثار المترتبة عن نشاطها على عالم الحياة . وحرى بنا ، حين نفكر فى هذه النتائج ، أن نضع فى الاعتبار أن دمج الأسواق القومية فى العالم ؛ لتصبح اقتصاداً عالميًا (أو معولمًا) وحيداً بغير حدود ، لم يأت نتيجة لقوى تاريخية قاهرة . وإنما تم هذا الدمج نتيجة الجهود الدولية ، التى بذلتها مجموعة صغيرة من صناع القرار أصحاب القوة والسلطان ، والذين يرون الواقع فى ضوء متطلبات عالم المال ولا شىء سواه[٢٢] .

شروط فعالية السوق للمصلحة العامة :

السوق مؤسسة بشرية مهمة ونافعة هدفها تلبية تلك الحاجات الملائمة لها ، والتى أنشئت من أجلها ، وتستهدف اقتصادات السوق على الأرجح خدمة مصالح الناس فى عالم الحياة حينما :

* تعمل كملاحق مكملة لاقتصادات نشطة للأسرة والمجتمع المحلى ، والتى تدعم قيم التعاون والمساهمة والثقة والالتزام المتبادل .

* تكون أولا وأساسا محلية الطابع ، وتضاف إليها ، دون أن تتوقف عليها ، علاقات تجارية مع محليات بعيدة .

* تكون ملكية رأس المال ملكية محلية ، وحين تكون غالبية الأنشطة التجارية والإنتاجية أنشطة مشروعات صغيرة .

* تتولى حكومات قوية خاضعة للمساءلة الديمقراطية وضع وفرض القواعد والقوانين ، التى تؤدى على أساسها السوق دورها الاجتماعى الإنتاجى .

* يتوفر مجتمع مدنى قوى ونشط سياسيا ، ويكون له حق مساءلة الحكومة ، وفقاً للمصلحة العامة على النحو المحدد للمواطنين الملتزمين .

وإذا لم تتحقق أى من هذه الشروط ، تكون السوق مهيأة للعمل بطرق مناقضة للمصلحة البشرية والطبيعية . وتنزع السوق المعولمة إلى إلغاء جميع هذه الشروط . والنتيجة عجز اجتماعى مهول ، وأداء سئ للوظيفة الاجتماعية – على نحو ما يعانى العالم الآن .

ولقد حان الوقت لكى نتجاوز نموذجاً اقتصادياً يعيش أسير متطلبات وشروط عالم المال . إن مستقبل البشرية رهن الاهتداء إلى أساليب عمل أكثر شمولية فى معالجة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى . وطبعى أن هذه الأساليب سوف تعطى الأولوية للوفاء بالحاجات الأساسية ، واستعادة مواثيق والتزامات المجتمع المحلى وعلاج الكوكب الأرضى من أمراضه . وليست الفكرة هى استبعاد السوق أو المشروع الإنتاجى ، بل الهدف على الأصح هو ضمان أن أيا منهما يؤدى دوره على نحو مطرد ، وثابت التزاماً بمبادئ العدل والاستدامة والالتزام المدنى .

إصلاح السوق :

صدرت نظريات آدم سميث عن السوق أساسا لدعم الحجة القائلة إن الأسواق التنافسية المتحررة من القواعد والقوانين ، هى الشكل الأكثر كفاءة وفعالية للتنظيم الاقتصادى . وتجسد هذه النظريات عدداً من الفروض الحاسمة والخطيرة . إنها تفترض بوجه خاص أن السوق مؤلفة من عدد صغير من البائعين والمشترين ، وأن ملكية رأس المال هى ملكية محلية . كذلك الحال بالنسبة لنظريات التجارة عند دافيد ريكاردو David Ricardo ، والتى صدرت لبيان المنافع العالمية والشاملة للتجارة الحرة؛ إذ تجسد هذه النظريات بدورها الافتراض القائل بأن التجارة تجرى بين اقتصادات قومية محددة المعالم بوضوح ، وأن رأس المال الاستثمارى محصور داخل الحدود القومية. ومن ثم .. فإن السوق العالمية التى لا حدود لها والمتحررة من كل

القواعد والقوانين والخاضعة للتدفقات المالية الضخمة ، عن طريق أجهزة الكومبيوتر والشركات العملاقة التى لا جنسية ، لها إنما هى سوق تلغى غالبية الافتراضات ، التى ترتكز عليها النظريات الكلاسيكية عن التجارة واقتصاد السوق .

إذ يتعين على الأسواق فى المجتمعات العادلة والمستدامة أن تكون أقرب ما يكون إلى الشروط ، التى افترضها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون . وسوف يستلزم هذا عدداً من الإصلاحات الجذرية ، من بينها تقسيم الشركات العملاقة بموجب قانون حاسم مناهض للاحتكار ، وكذلك عن طريق استعادة الحدود الاقتصادية لخلق مجال للمساءلة العامة . ويستلزم كذلك إعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية ، واتباع سياسات تحبذ الملكية المحلية للأصول الإنتاجية . ولكن هذه الإجراءات هى رهن تنفيذ إصلاحات سياسية ، من شأنها تقليص نفوذ الشركات الكبرى ونفوذ كبار رجال المال ، وأيضا رد الاعتبار للمبدأ الديمقراطى الذى يقرر : صوت واحد للشخص الواحد .

وقد يكون ضروريا أن ينص القانون على أن الشركات ليس لها حقوق إنسانية أصيلة أو لا تقبل التصرف ، على نقيض الوضع بالنسبة للبشر الطبيعيين الذين يملكون ويديرون ويعملون لحسابها ؛ فالشركة هى هيئة عامة ، نشأت بناء على سلطة الحكومة التى عهدت إليها فى صورة امتياز عام ، أن تخدم غرضاً عاماً . وطبعى أن الحقوق الطبيعية تخص عالم الحياة لا عالم المال . ولكن الشركة هى من خلق عالم المال ، ومن ثم ليس لها دور مشروع ؛ لكى تسن القواعد والقوانين التى تحكم سلوكها فيما يتعلق بعالم الحياة .

ولاريب فى أن استعادة الناس والمجتمعات المحلية لسلطانهم السياسى والاقتصادى يعد بمثابة خطوة لازمة وضرورية ، وصولاً إلى قدر أكبر من العدالة والإنصاف فى توزيع حصص الثروة الطبيعية لكوكب الأرض داخل الأمة وفيما بين الأمم . وسوف يكون معنى هذا إبدال الالتزام الراهن إزاء العولمة الاقتصادية ، بالتزام آخر إزاء النظام العالمى للاقتصادات ذات الطابع المحلى ، والتى تعتمد أساسا على مواردها المحلية لخدمة الأسواق المحلية . وسوف يلزم بناء على هذا إبدال السياسات الاقتصادية ، التى تفضل الشركات البعيدة بسياسات تفضل الأعمال الأصغر حجما والمملوكة محليا ، خاصة تلك الشركات المملوكة للعمال وللمجتمع المحلى ، والتى تنتج سلعاً مستخدمة فى صناعتها مواد محلية مستدامة لتلبية احتياجات محلية . وسوف يلزم كذلك إعادة سن القواعد والقوانين ؛ بهدف أن نسد الطريق أمام أى فريق ؛ حتى لا يحمِّل الآخرين كلفته الاجتماعية والبيئية .

وسوف يلزم علاوة على هذا إدخال إصلاحات جذرية على السياسات الضريبية

لتوفير حافز أكبر للأمور التى يجب تشجيعها – مثل الأعمال الإنتاجية – وخفض تكاليف الاستهلاك الخاصة بها لتلبية الاحتياجات الأساسية . معنى هذا أن بالإمكان إلغاء الضرائب على الدخول الأساسية ومفردات الاستهلاك الأساسية ، والاستثمارات الإنتاجية ، التى من شأنها أن تزيد القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية ، بطريقة تعود بالنفع على المجتمع والبيئة . ويتعين هنا إبدال هذه الضرائب بضرائب أخرى يتم فرضها على أمور ، ترى المجتمعات العادلة والمستدامة حاجة إلى عدم تشجيعها ؛ مثل فرض ضرائب على الدخول الزائدة جدا عن الضرورة ؛ بهدف دعم أسلوب حياة مستديم وأكثر تواضعا ؛ وكذلك فرض ضرائب على الإعلانات التى تشجع وتحض على استهلاك ما لا لزوم له ؛ وعلى عمليات تركيز الأصول المالية ، وعلى المضاربات وغيرها من صور الاستثمار الاستخراجى ؛ والانبعاثات المسببة للتلوث ، أو استغلال مورد طبيعى غير قابل للاستدامة .

وقد يدفع البعض بأن مثل هذه التدابير تعنى حياة شاقة بالنسبة لمن يستمتعون اليوم بأساليب حياة مترفة غنية ، فى ظل الاقتصادات القائمة على الاستهلاك . إن هذه الإجراءات يقينا سوف تجعل من الصعوبة بمكان اتباع أساليب حياة مغرقة فى الاستهلاك ، والتى لايمكن أن تكون مستديمة ، ولا مشتركة على أساس عادل فى عالمنا المتخم . ولكن ولحسن الحظ من الممكن تماماً تحقيق كل من العدالة وقابلية الإدامة فى الوقت ذاته ، الذى نعمد فيه إلى تحسين نوعية الحياة لكل إنسان تقريباً .

٤ - الأسس المادية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

من المفيد هنا أن نعرض لكتاب الان دورنغ Alan Doring ؛ إذ يعتبر هذا الكتاب الخطوة الأولى فى اتجاه التطبيق الإجرائى لمبادئ الاستدامة البيئية والعدالة الاقتصادية . ويمثل التحليل الذى قدمه دورنغ تقسيماً مبدئياً للعالم إلى ثلاث فئات اجتماعية إيكولوجية Socio - Ecological Classes : المستهلكون بإسراف ، الداعمون للاستدامة ، والمستبعدون . أما المستهلكون بإسراف فهم من يتبعون أساليب حياة غير قابلة للاستدامة فى مجتمع متخم . وهؤلاء حوالى ٢٠ بالمائة من سكان العالم الذين يستهلكون ما بين ٨٠ و ٨٥ بالمائة من الثروة العالمية الطبيعية المتاحة . وتنتظم حياة هؤلاء حول السيارات والطائرات والغذاء القائم أساساً على اللحوم ، واستخدام منتجات مغلفة بأغلفة باهظة التكلفة ، وتتسم بالإفراط الشديد ، ويجرى التخلص منها دون أى فائدة مرجوة . أما المستبعدون فهم حوالى ٢٠ بالمائة من سكان العالم ، ويعيشون فى حرمان تام .

مساندة الفئة الداعمة للإدامة :

من الأمور ذات الدلالة أن حوالى ٦٠ بالمائة من سكان العالم قادرون ، على الرغم من المصاعب الكثيرة التى تواجههم ، على الوفاء إلى حد كبير أو قليل باحتياجاتهم الأساسية بطرق مستدامة على نحو معقول . ويمكن الإشارة إليهم باعتبار أنهم الفئة الداعمة للاستدامة . ولكن لسوء الحظ فإن هدف السياسة الاقتصادية ، إذا ما نظرنا إلى الموضوع من منظور عالم الحياة ، إنما يقتصر دائماً وفى كل مكان تقريبا على زيادة استهلاك المسرفين فى الاستهلاك ، وتحويل الفئة الداعمة للاستدامة إلى مستهلكين مسرفين . ويجد هذا التوجه دعماً وتأييداً من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، بما يقدمانه من قروض ، كما يجد دعماً وتأييداً عن طريق حملات الإعلان والنفقات الباهظة فى هذا الصدد ، والتى تشجع الناس على شراء أشياء ، ربما ما كان ليخطر ببالهم أنهم بحاجة إليها ، لولا هذا الأسلوب من الإعلانات . وتؤازر السياسة العامة هذا التوجه من خلال الاستثمار الكبير فى الإعانات المالية المقدمة ؛ لدعم أساليب حياة الاستهلاك المسرف – مثال ذلك دعم المطارات ، وطرق السيارات ، ومرافق إيواء السيارات . ويأتى هذا كله فى الوقت ، الذى تهمل فيه السياسة العامة الطرق الخاصة بعامة الشعب ، ووسائل النقل العامة . ونتيجة لذلك تصبح حياة من يعيشون حياة قابلة للاستدامة ، حياة أكثر مشقة وصعوبة .

يكشف هذا عن الحاجة إلى أن نعيد التفكير بشكل جذرى فى السياسة العامة وفى العلاقات بين الأسواق . ذلك أنه بدلا من بذل الجهد من أجل زيادة حجم ومستوى استهلاك أبناء الطبقة الاستهلاكية المسرفة ، نتخذ هدفا آخر هو تحسين نوعية الحياة التى يطيقها ويتحملها أبناء الفئة الداعمة للاستدامة . وجدير بالذكر هنا أن المدن لها دور مهم ومميز ، يمكنها أداؤه فى هذه العملية نظراً لما تقدمه من

إمكانات تتمثل فى الكثافة السكانية ؛ مما يساعد على توفير مستوى معيشة رفيع بأقل كلفة بيئية نسبيا .

ويسود اعتقاد على نطاق واسع بأن التحول من أسلوب الحياة الاستهلاكى المسرف إلى أسلوب حياة داعم للاستدامة يعنى ضمنا التضحية والمزيد من المشقة . بيد أن هذا الاعتقاد ناجم عن إساءة تحديد الأولويات العامة ، خلال السنوات الخمسين الماضية باسم التنمية . لقد أدت هذه السياسة ، فى الغالب الأعم ، إلى إلغاء نظم الدعم التى تهيئ لأبناء الفئة الداعمة للاستدامة القدرة على توفير مستوى حياة جيد ، ومن ثم أبدلتها بنظم تجعل حياة هؤلاء أكثر صعوبة ومشقة – على نحو ما نجد كمثال فى تحويل الطرق المخصصة للدراجات إلى طرق عامة مخصصة للسيارات وإهمال الأولى .

وإذا كانت الخيارات الفردية مسئولة عن دور مهم لإلغاء الاستهلاك المسرف ، إلا أنه غالبا ما نجد منها اختيارات عامة خارج السيطرة الفردية ، وأمكن إثبات هذه النقطة بالدليل والبرهان بالنسبة لأربع نظم كبرى وأساسية – النقل والساحات فى المدن ، والغذاء والزراعة ، والمواد الخام ، والطاقة . ويثير كل نظام من هذه النظم ، قضايا تتعلق بالكيفية التى يتم بها تنظيم وإدارة التجمعات السكانية البشرية .

النقل وساحات المدن : هذه عملية آخذة فى النمو المطرد بحيث تفضى إلى تدمير الموئل الطبيعى ، وتجاوز ما كان فى السابق أراضى زراعية إنتاجية ، وتفصل الناس عن الطبيعة وعن بعضهم البعض بمسافات أكبر فأكبر ، وتزيد من اعتماد الإنسان على السيارات فى تنقلاته ، الأمر الذى من شأنه أن يفاقم أكثر فأكثر من اختناقات المرور . ونلحظ الآن ارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ارتفاعاً صاروخياً – وذلك فى مجال النقل أو استخدام أجهزة التدفئة والتبريد فى المساكن الخاصة بأسر مفردة ، على نحو ما نرى بالنسبة لسكان الضواحى . هذا بينما يضار اجتماعيا واقتصاديا العاجزون عن امتلاك سيارة .

ويذهب التقدير العام إلى أن البشرية تفقد ما بين بليون وبليونين من الساعات كل عام بسبب اختناقات المرور فى المدن الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية . ويبلغ متوسط ما يفقده العامل فى بانجكوك حوالى ٤٤ يوم عمل فى السنة يقضيها جالساً وسط ازدحام المرور[٢٤] . ومن ثم لدينا أساس صائب لاستخلاص النتيجة التى توصل إليها عالمان متخصصان فى إيكولوجيا الحضر ، وهما وليام ريس William Ress ومارك روزلاند Mark Roseland . يؤكد هذان العالمان أن « التوسع فى الضواحى هو النمط الأكثر كلفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، دون الأنماط التى ابتكرها البشر للتنمية السكنية »[٢٥] .

ويمكن لنا أن نعكس اتجاه هذه الأنماط المدمرة . ونذكر في هذا الصدد أن ألمانيا أقامت في عام ١٩٩٢ مدينة جرونتجن Groningen التي تضم ١٧٠٠٠٠ نسمة ، وحدّت من الطرق الرئيسية للسيارات في المدينة ، واتخذت خطوات عديدة لجعل الدراجات هي وسيلة النقل الأساسية . وأدت هذه السياسة إلى تحسن العمل ، وزيادة الإيجارات ، وانعكس اتجاه تدفق الناس إلى خارج المدينة . وباتت مؤسسات العمل المحلية تطالب المزيد من القيود ، بعد أن كانت تحارب فرض أي قيود على السيارات[٢٦] .

ولا ريب في أن اتخاذ عدد محدود من الإجراءات كفيل بتحقيق مزيد من التحسن في نوعية حياة المجتمع المحلي ، وفي الأوضاع الصحية للبيئة بما يفوق كثيراً تنظيم التجمعات السكانية ، وحثها على خفض درجة اعتمادها على السيارة . ونذكر من بين الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ما يلي : التخطيط والتحكم فيما يتعلق باستخدام مساحات الفراغ في المدن لزيادة الكثافة السكانية داخل المدينة ولضمان تجاور مجالات العمل والسكن والترويح ، وفرض قيود على مرافق إيواء السيارات ، وزيادة الضرائب على الجازولين ، والاستثمار في مجال النقل العام والمرافق اللازمة للمشاه والدراجات .

الغذاء والزراعة :

يتحول نظاما الغذاء والزراعة في جميع البلدان تقريباً إلى إنتاج آلي كثيف يعتمد على المواد الكيميائية . ويشتمل على نظام الشحن إلى مسافات بعيدة ، كما يشتمل على نظام العقود ، التي يتم إبرامها مع منتجين ، يبتغون سد احتياجاتهم هم، دون اعتبار للسوق . ويعتمد هذان النظامان كذلك على تشغيل عمال مهاجرين يتقاضون أجورا تكاد تفي بحد الكفاف ، علاوة على إعانات حكومية ، تتقاضاها الشركات العملاقة . ويتلاءم هذا النظام تماماً مع الإنتاج الضخم ، الذي يستهدف الربح ، وتنتجه شركات زراعية عالمية طبقاً لمعايير نمطية للمنتجات الغذائية . ويتحقق هذا الإنتاج على حساب استنزاف التربة ومصادر المياه ، وتلويث المياه بالنفايات الكيميائية ، وطرد مزارع الأسر الصغيرة ، التي ظلت زمناً طويلاً عصب المجتمعات .

ويفضي هذا النظام إلى تحمل دافعي الضرائب قيمة الإعانات ، التي تدفعها الدولة إلى الشركات الكبرى ، ويحصل المستهلك ، مقابل هذا ، على أغذية ، خضعت لعمليات معالجة ، وتم تغليفها بصورة مسرفة ومكلفة . وعادة ما تكون هذه الأغذية ذات قيمة غذائية مشكوك فيها ؛ نتيجة تلوثها بالفضلات الكيميائية . وإذا كان هذا النظام من شأنه أن يجعل منافذ التسويق الكبرى « السوبر ماركت » ملآنة بالبضائع ، إلا أنه يثير الكثير من الشكاوى بشأن قيمتها الغذائية ، ويضلل المستهلكين بشأن الكلفة الحقيقية لما يأكلون ، ويقاوم بشدة أي مجهود لإحاطة

المستهلكين علماً بما يتعلق بالمواد المضافة والهورمونات الاصطناعية والآثار السمية التى تتسرب إليهم . هذا علاوة على أن هذا النظام لايترك للمرء سوى فرصة اختيار محدودة للأغذية ، التى تمت زراعتها دون تدخل أو معالجة كيميائية ، والتى انتجتها المزارع المحلية .

وإذا عزم كبار السن على اختيار ما يرونه غذاء صحياً ، فإنه يتعذر عليهم معرفة ما إذا كانت قطعة السمك التى يعتزمون شراءها اصطادتها سفن الصيد الضخمة ، التى تجوب المحيطات بشباكها وأدواتها الصناعية ، أم هى حصاد عمل صياد محلى يستخدم معدات صيد صالحة بيئياً . إنهم لايملكون وسيلة لمعرفة ما إذا كانت قطعة اللحم التى يشترونها هى جزء من حيوان تربى على مزارع طبيعية ، أم على أراض تصحرت وأزيلت أشجارها ، واستخدمت لتربية الماشية على حبوب كان بالإمكان إطعام الجوعى من البشر بها ، وليست هناك وسيلة لمعرفة ما إذا كانت الأبقار المنتجة للألبان تم حقنها بهرمونات صناعية ، أم لا استجابة للشركات المنتجة للهرمونات .

ولكن من واتاهم الحظ وامتلكوا المال الوفير ، فقد تيسرت لهم سبل الحصول على أنواع لا حصر لها من الأطعمة وبكميات لا حدود لها . ويدفعهم هذا إلى القول بأن نظام الغذاء والزراعة المعمول به يمثل معجزة حققها العصر الحديث . ولكن النظام الحديث للغذاء والزراعة لا يهيئ أى إمكانات للاختيار على الإطلاق بالنسبة للعاطلين ، الذين لايجدون عملا مأجوراً سوى الصدقات أو التمتع بفضلات الأثرياء .

وتسود حالة ظلم مماثلة بالنسبة لموارد المياه الآخذة فى التضاؤل ؛ إذ تشتد المنافسة على المياه فى أغلب أنحاء العالم – منافسة بين البلدان ، ومنافسة بين الحضر والريف وحق استخدام المياه أو الاستئثار بها ، ومنافسة بين الأغنياء والفقراء . ويحدث عادة أن أثرياء المدن يتمتعون بميزة القدرة على ملء أحواض السباحة الخاصة بهم بالمياه ، التى تدعمها الإدارات المحلية لهم مجاناً ، بينما الفقراء لايملكون من خيار سوى دفع نسبة مئوية عالية من دخولهم الهزيلة ، مقابل المياه التى يبيعها لهم باعة المياه ؛ لاستخدامها فى الشرب والطهى وغسل الملابس .

وإذا كان الهدف هو توفير حياة كريمة للناس ، إذاً لابد من تحويل نظام الغذاء والزراعة . ويجب بالقدر نفسه تحويل المستوطنات البشرية ونظم النقل ، وصولاً إلى الوضع الأمثل والأفضل فى استغلال الأرض وموارد المياه رغبة فى الوفاء باحتياجات الزيادة السكانية المطردة وتوفير الغذاء والملبس وكل أسباب العيش على نحو كاف وجيد ، ويجب أن يتم هذا التحول بطبيعة الحال بطرق بيئية مستدامة .

والشيء الأكثر ترجيحاً أن يعتمد نظاما الغذاء والزراعة الملائمان لمجتمع عادل مستدام على المزارع الأسرية الصغيرة ، والتى تدار إدارة مكثفة لإنتاج أنواع عديدة من الأغذية ، علاوة على منتجات الألياف والماشية ، والطاقة للأسواق المحلية . وطبعى أن تستخدم المزارع الطرق الحيوية المكثفة ؛ للحفاظ على خصوبة التربة ، وصيانة الماء، ومكافحة الحشرات والنباتات الضارة . ويستهدف النظام الغذائى هنا الحد من الملوثات وتقييدها ، وتدويرها ؛ أى إعادة استخدامها بعد معالجتها ، – بما فى ذلك تدوير النفايات البشرية – وسوف تعتمد هذه المزارع أولاً وأساساً على مصادر الطاقة المتجددة والمتولدة عن الشمس ، علاوة على الطاقة الحيوانية والغاز الحيوى فى عمليات التجهيز والإنتاج والتخزين والنقل[٢٧] . وثمة خطوات يلزم اتخاذها على الطريق لتحقيق هذا النظام ، من ذلك إجراء إصلاح زراعى لتقسيم الحيازات الزراعية الكبرى إلى حيازات أصغر ، وتقديم تسهيلات ائتمانية كافية لصغار المزارعين ، وإنشاء نظم للبحث على أساس كل مزرعة على حدة ؛ بهدف دراسة الوسائل الحيوية المكثفة . ومن هذه الخطوات أيضاً اتباع نظام كامل ودقيق لوضع العلامات المميزة للمنتجات الغذائية ، وإلغاء الإعانات المالية والبيئية الخاصة بالكيماويات الزراعية ؛ وزيادة كلفة نقل الأغذية عن طريق إلغاء الإعانات المخصصة لدعم الطاقة ووسائل النقل الأخرى ؛ وإقامة نظام إدارى محلى ، يتألف من سلطات إدارية محددة الاختصاصات وخاضع لنظام المساءلة والمحاسبة . ويقوم هذا النظام بالتنسيق بين الإجراءات الخاصة بحماية وتجديد التربة والمياه .

ولا ريب فى أن التحول فى اتجاه إنشاء نظم للإنتاج الغذائى والزراعى ، التى يغلب عليها الطابع المحلى ، وتتميز بوضع صحى أفضل ، وتقدم غذاءً يحتوى على نسب أقل من الدهون ، سوف يقتضى إدخال تعديلات على عادات الناس فى تناولهم لطعامهم . وقد تكون التضحيات أقل كثيراً مما يمكن أن يظن المرء ، فضلاً عن إمكانية تعويض التضحيات الحقيقية بفضل الحياة على كوكب خصب ، وفى مجتمعات محلية آمنة نابضة بالحياة ، وآهلة بسكان أصحاء البدن والعقل ، ويتمتعون بغذاء صحى كامل العناصر وغير ملوث ، والجدير بالذكر أنه ثبتت الجدوى الاجتماعية لعناصر هذه الرؤية ، والأمر هنا لايحتاج إلا إلى إعادة هيكلة النظم وثيقة الصلة ؛ بحيث تلائم مقتضيات عالم الحياة دون عالم المال .

المواد الخام:

يعتبر الرقم الاستدلالى للنفايات واحداً من أفضل المؤشرات على قابلية الإدامة . ونقول بعبارة صريحة تماما إننا لكى نحقق قابلية الإدامة ، يتعين علينا خفض كمية فضلات الإنتاج إلى الصفر ، وهى الفضلات التى نتخلص منها ، ونلقى بها بعيداً داخل البيئة دون أى احتمال لإعادة استخدامها أو لتدويرها طبيعيا ؛ ذلك أن المعادن وغيرها من المواد القابلة للتحلل طبيعيا لابد وأن تصبح ، بعد استخراجها جزءاً من

الموجودات الممثلة لرأس المال الدائم للمجتمع ، وتجرى عملية تدويرها أو إعادة استخدامها بشكل دائم أبداً . معنى هذا تنظيم الأنشطة الإنتاجية باعتبارها نظماً مغلقة والجدير بالذكر أن كل شيء ، بما فى ذلك المواد العضوية ، يمكن فقط إعادتها إلى البيئة بطرق ، تكفل إعادة امتصاصها بالكامل فى نظام الإنتاج الطبيعى .

ولكن إعادة الاستخدام ؛ أى التدوير على المستوى الفردى غير كاف ، على الرغم من أهميته . ذلك أن الجزء الأكبر من نفاياتنا ينشأ خلال عملية إنتاج الأشياء التى نستهلكها ويجرى التخلص منها ، قبل أن تصلنا بوقت طويل – بحيث لا نعرف مكانها ، وحيث لا نتمكن من التحكم فيها . علاوة على هذا ليست لدينا خيارات معينة ؛ مثال ذلك أن السوق لا تتيح لنا اختيار الصحيفة اليومية المطبوعة على ورق يعاد استخدامه ، سبق أن استخدمت فى طبعه أحبار غير سامة ، أو غير قابلة للتحلل الطبيعى .

وإذا افترضنا أن لنا حق اختيار الاشتراك فى صحيفة لا تستخدم الإعلانات ، فسوف يكون بإمكان البعض منا ، ممن يفضلون مثل هذا الخيار ، أن يدخروا من ٦٠ إلى ٦٥ بالمائة من ورق الصحف الذى تستهلكه الأسر الأمريكية فى استخدامات منزلية[٢٨] ولكن للأسف فإن الاختيار غير متاح لنا .

ويفيد معهد ورلد واتش World Watch أن « الغالبية العظمى من المواد المستخدمة يتم رميها ، والتخلص منها بعد استخدامها مرة واحدة – من هذا تقريباً : ثلثا مجموع مادة الألومنيوم ، وثلاث أرباع إجمالى الصلب والورق ، ونسبة كبيرة من البلاستيك »[٢٩] وهذا كله من شأنه أن يقلل من نوعية بيئتنا الطبيعية ، نظراً لأننا سنستخرج المواد الخام ، ثم يتم التخلص من النفايات والعوادم الناجمة عنها . زد على هذا أن غالبية الناس يجدون أنفسهم ، وهم يعملون ساعات عمل زائدة فى وظائف غير مرضية لهم ، إن لم نقل مثيرة لاشمئزازهم ، ليدفعوا ثمن أشياء سوف تتحول سريعاً إلى نفايات .

إن أسلوب التدوير ، أى إعادة الاستعمال ، ليس من شأنه فقط إلغاء أسلوب دفن النفايات ، والمساعدة على إنقاذ الموئل البشرى ، بل إنه أيضاً يوفر كميات هائلة من الطاقة . ذلك أن إنتاج الصلب من الخردة لا يحتاج لأكثر من ثلث الطاقة اللازمة لاستخراج الكمية نفسها من خام الحديد . هذا علاوة على خفض تلوث الهواء بنسبة ٨٥ بالمائة ، وخفض تلوث المياه بنسبة ٧٦ بالمائة . والمعروف أن صناعة الصحف بورق سابق الاستخدام ، تستهلك طاقة أقل بنسبة ٢٥ إلى ٢٦ بالمائة من طاقة إنتاجها من لب الخشب الجديد ، هذا علاوة على خفض المواد الملوثة للهواء بنسبة ٧٤ بالمائة ، وخفض ملوثات الماء بنسبة ٣٥ بالمائة .

ومن ثم فإن إعادة استعمال المنتج هى الشىء الأفضل ، وتدوير أو إعادة استخدام الزجاج لصناعة القنينة من شأنه أن يخفض استهلاك الطاقة بنسبة الثلث ، قياساً إلى الطاقة اللازمة لصناعة قنينة جديدة ، ونعرف أيضاً أن تنظيف وإعادة استعمال القنينة ذاتها من شأنه أن يوفر ٩٠ بالمائة من الطاقة[٣٠] .

وهناك نهج إيجابى آخر ، يعرف باسم « التخطيط والمسئولية بشأن دورة حياة المنتج Life Cycle Product Planning and responsiblity . ونشأت هذه الفكرة فى ألمانيا ، ومطبقة هناك حيث وضعت الحكومة خططاً وبرامج لتشجيع أصحاب مصانع السيارات والأدوات المنزلية على تحمل مسئولية تفكيك وإعادة استخدام ، أى تدوير منتجاتهم . وهذا شىء صائب تماماً من الناحية البيئية ، ولكنه علاوة على هذا يريح المستهلك من عبء التخلص من السلعة مع نهاية دورة حياتها[٣١] . وغالباً ما تتضمن عملية إدارة دورة الحياة عاملاً تنظيمياً إيجابياً ؛ إذ تظل ملكية المنتج لصاحب المصنع . ومن هنا فإن المنتجين الذين يعرفون مسبقاً أنهم مسئولون عن عملية التخلص النهائية يجدون لديهم الحافز لتصميم منتجاتهم تصميماً جيداً ، ومن ثم قابلة لأن تعمرً وتدوم ، وأيضاً يكون من السهل تدويرها .

وهناك حافز آخر للمنتجين وثيق الصلة بهذا الأمر ، وإن كان أقل طموحاً . ويتضمن هذا الحافز تحمل المنتجين مصاريف ، تغطى الكلفة العامة التقديرية لعملية التخلص من السلعة فى نهاية المطاف . ويمكن للحكومات كذلك أن ترخص باستخدام الحاويات الزجاجية المعمِّرة المصنوعة ، طبقاً لمعايير محددة ؛ بحيث يمكن إعادة استخدامها عدة مرات بعد غسلها وتغيير العلامة المميزة عليها[٣٢] . وطبعى أن مثل هذه التدابير يسهل تنفيذها ، عندما يتم الإنتاج والاستهلاك وإعادة الاستخدام داخل السوق المحلية ذاتها – وهذا سبب إضافى من بين أسباب كثيرة ، تدعونا إلى تفضيل الاقتصادات المتمركزة محلياً .

الطاقة :

اقترنت الإمدادات الوافرة من وقود الحفريات – البترول والفحم والغاز الطبيعى – بالدعم العام على نطاق واسع لإنتاج الطاقة . وأدى هذا إلى أن أصبحت الطاقة ، من حيث التقدير الإحصائى ، زهيدة جداً وغير مكلفة للمستهلك النهائى . وأفضى هذا إلى عدد من الممارسات المدمرة :

* استخدام طرق الإنتاج كثيف رأس المال ، الذى يستعمل الطاقة بديلاً عن العمل الإنسانى ؛ مما أضاف المزيد من البطالة .
* إنتاج سلع فى بلدان منخفضة الأجر وشحنها بالسفن عبر آلاف الأميال لبيعها فى أسواق الوفرة والثراء . ويحقق هذا أرباحاً طائلة ؛ غير أنه فى أغلب الحالات يمثل عملية مدمرة اجتماعياً وبيئياً ، تفرض ضغوطا تنافسية على المجتمعات المحلية لخفض الأجور ، وخفض المعايير البيئية ، وكذا خفض ظروف العمل .

* تشجيع استخدام الطاقة بصورة أقل فعالية وكفاءة فى مجالى التشييد والنقل . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى سرعة استنزاف مصادر الطاقة غير المتجددة ، ويدمر الموائل البشرية والحيوانية ، التى يجرى استخراج الفحم والزيت والغاز الطبيعى منها، كما يسهم فى التلوث واحترار الكرة الأرضية .

وتعتبر المجتمعات العادلة والمستدامة كفاءة الطاقة ، والتحول إلى مصادر للطاقة المتجردة أحد أولوياتها المهمة فى بيئة البناء ، وفى الخيارات الأخرى للتقانة . وتشتمل الخيارات الملائمة هنا على استخدام المواد العازلة ، وتصميم البناء بصورة فعالة لكفاية الطاقة ؛ بحيث يمكن الإفادة من التدفئة الطبيعية والتبريد الطبيعى ، علاوة على استخدام الإضاءة والأجهزة الملائمة لكفاية الطاقة . والملاحظ أن المبانى التى تضم عائلات كثيرة ، والبنايات ذات الاستخدامات العديدة ، وصفوف المنازل تتميز بكفاية الطاقة أكثر من المساكن المخصصة لأسر مفردة . ومن الأهمية بمكان تقسيم المناطق فى المدن بحيث يكون البيت والعمل ومحال البيع والشراء والترفيه قريبة من بعضها، إذ ييسر هذه الحركة والانتقال سيرا على الأقدام أو بدرجة – مما يقلل من الحاجة إلى السيارات والنقل العام . وطبعى أن زيادة عمليات التدوير ، والاعتماد على الذات محلياً فى الإنتاج يهيئ فرصا للعمالة المحلية ، ويقلل من كلفة الانتقالات . ويمكن تنفيذ الكثير من هذه التدابير بوسائل من شأنها أن تزيد كفاية الطاقة ، وتحسن من نوعية الحياة .

من الوظائف إلى أسباب العيش :

يصر أنصار النمو الاقتصادى دائماً وأبداً على أن النمو ضرورى ولا غنى عنه لخلق الوظائف اللازمة وللقضاء على الفقر . بيد أن قطاعاً كبيراً من النمو الاقتصادى الذى يخلق وظائفنا هو مدمر لأسباب العيش ، وذلك على نحو ما نرى إذ تؤدى مشروعات التنمية الشاملة إلى تشريد ملايين البشر من بيوتهم ، وتحرمهم من الأراضى والمياه التى يدعمون بها حياتهم . وأدى هذا إلى ظهور حالة من الاعتماد الاقتصادى على الأنشطة المدمرة لكل من البيئة ولنوعية حياتنا .

وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور عالم المال ، سيظهر لنا أن الخسائر فى البيئة وفى نوعية الحياة ، هى كلفة لا سبيل إلى تجنبها من أجل استمرار البقاء الاقتصادى . وإن كثيراً من التغيرات اللازمة لبناء مجتمعات عادلة ومستدامة ستفضى إلى إلغاء وظائف وخفض أرباح الشركات الكبرى . وهذه يقينا إحدى النتائج المترتبة على خفض الاعتماد على السيارة . ونجد فى الولايات المتحدة كمثال أن وظيفة واحدة من بين ست وظائف مرتبطة بصناعة السيارات ، بينما هى واحدة من عشر وظائف فى أستراليا[٣٣] . وطبعى أن خفض استخدام السيارات بنسبة كبيرة سيكون له أثره المدمر على صناعات السيارات والبترول والكيماويات والصلب ، والمطاط ، وبناء الطرق

. وهنا سترتفع البطالة ارتفاعاً صاروخياً ، كما ستنهار أسعار الأسهم ، بيد أننا نعرف من ناحية أخرى أن كل صناعة من هذه الصناعات تستهلك البيئة بصورة تخريبية مدمرة .

ولكن طالما نحن نحدد اختياراتنا فى ضوء منطق ومقتضيات عالم المال ستظل المعضلة أمامنا دون حل . غير أن حلها يسير ، إذا ما تناولناها فى ضوء منطق ومقتضيات عالم الحياة للناس والطبيعة ، إن الوظائف والاستهلاك هما مفترضان ذهنيان من صنع عالم المال . ولكن مقتضيات عالم الحياة أو عالم أسباب العيش تستلزم نهجاً مغايراً فى تنظيم النشاط الاقتصادى – وهو نهج تكون فيه أسباب العيش هى المفترض الذهنى ، الذى يجرى التنظيم الاجتماعى على أساسه .

ويحدد قاموس وبستر العالمى الجديد معنى وظيفة بأنها « وحدة عمل محددة على نحو ما نجد فى التجارة ، أو عمل يتم بالاتفاق مقابل أجر ، أو أى شيء يتعين على المرء عمله ، أو مهمة ، أو عمل روتينى أو واجب »[٣٤] . ويحدد معنى سبب أو وسيلة العيش على النحو التالى « وسيلة للحياة أو دعم الحياة »[٣٥] ؛ فالوظيفة مصدر لكسب المال . وسبب العيش وسيلة أو طريقة الحياة ، ونحن حين نتحدث عن الوظائف ، نستحضر إلى الأذهان صورة عمال يعملون فى المصانع والمؤسسات التابعة لشركات عالمية وصورة مقاوليها . ولكن حين نتحدث عن أسباب العيش المستدام .. فإننا نستحضر إلى الأذهان صور الناس والمجتمعات المحلية العاكفين على الوفاء باحتياجات فردية أو جمعية بوسائل بيئة قابلة للإدامة .

وسوف تستخدم يقيناً المجتمعات العادلة والمستدامة المال كوسيلة لتبادل الكثير من الصفقات المختلفة ؛ كما سيكون العمل المأجور مصدراً للكسب بالنسبة للكثيرين . بيد أن الكثير من الصفقات الأخرى ستعتمد على علاقات الرعاية المتبادلة ، ونتوقع أن تتحرر أعداد غفيرة من البشر من العمالة المأجورة ؛ لتقضى بعضاً من وقتها فى أعمال تطوعية وتقديم خدمات نافعة لحياة الأسرة ولمجتمع مرفه ميسور .

وحرىٌ بنا ، بدلاً من محاولة إنشاء وظائف جديدة مهما كانت التكلفة ، أن تهدف أولوياتنا إلى إلغاء أكثر الوظائف الضارة برفاهة الشخص والمجتمع ، وأن نخلق فرصاً أكثر لأسباب العيش ، ولنتأمل معاً الإمكانات المحتملة . إن عدداً كبيراً جداً من الوظائف فى مجال صناعات السيارات والكيماويات والتغليف ، والبترول ، والإعلان ، والتسويق ، والمال ، والقانون والدفاع لا هى وظائف مرضية ولا داعمة للحياة . والجدير بالملاحظة أن الفئة الأخيرة وحدها تضم ١٤ مليون عامل ، يعملون فى إنتاج الأسلحة ، و ٣٠ مليون آخرين يعملون فى القوات المسلحة فى العالم[٣٦] . وهو ما يفسر لنا بدوره التدهور البيئى فى كل العالم بنسبة ٣٠ بالمائة تقريباً[٣٧] .

ولنتصور معا الاحتمالات المتوقعة ، إنه بدلا من دفع كميات باهظة من المال لمئات الملايين من الناس لعمل أشياء ، تنقص من كفاءة نوعية حياتنا ، يكون من الأفضل أن نستخدم هذا المال لندفعه لهم أجراً ، مقابل عمل نافع مثل صيانة ورعاية الحدائق ، وصيانة الملكيات المشتركة ، وإعادة تشجير الغابات ، وحضانة الأطفال ، ورعاية المسنين ، وتشغيل الأسواق فى المحليات ، وتعليم الفتيان والفتيات وتنظيف البيئة ، وتقديم الاستشارات لعلاج المدمنين ، وتقديم الرعاية المناسبة للمرضى النفسيين والعقليين ، والمشاركة فى حراسة المجتمعات المحلية ، وتنظيم الأحداث والمناسبات والأعياد الثقافية والاجتماعية ، وتسجيل الأصوات عند الاقتراع ، وأداء أعمال سياسية تهم الجماهير ، وتنظيم برامج تدوير النفايات ، والمشاركة فى حفلات موسيقية جماعية . ويمكن علاوة على هذا ، أن نخفف من أعباء الأعمال الكثيفة المجهدة ؛ لتوفير أوقات إضافية لحياة الأسرة وللترفيه ، ولممارسة الهوايات ، التى تحافظ على الجسم والعقل صحيحين فيتمتع المرء بالصحة البدنية والنفسية والعقلية .

ويبدو لنا فى ضوء مقتضيات عالم الحياة ، أن لا مناص من أن يجرى تنظيم مجتمعات القرن الواحد والعشرين بصورة ، تؤدى إلى خفض استعمال السيارات ، وأن نحد من انطلاق المواد السامة والمواد غير القابلة للتحلل ، وأن نقلل من توليد النفايات ومن عدم كفاية الطاقة . ولن يرى غالبية الناس فى هذا تضحية كبرى ، وقد أقلعوا عن رحلات الذهاب والعودة من وإلى العمل عبر طرق مزدحمة ، وضوضاء صاخبة لا تهدأ ، ووظائف غير آمنة ، وعن أغذية غير صحية ، وفاكهة وخضراوات تحتوى على مواد كيماوية ضارة ... إلخ . وإن الكف عن تلك الأعمال المدمرة من شأنه أن يوفر للناس أوقات فراغ ، تهيئ لهم أداء أعمال أكثر أهمية ، وأنفع للحياة ... أعمال تعطل أداؤها بسبب الانهماك فى تلك الأمور الضارة ، وهكذا يعيش الناس حياة تحظى برضاهم ، وتهيئ الفرص للنمو الاجتماعى ، والارتقاء الذهنى والسعادة الروحية.

٥ - الأسس الاجتماعية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

كانت قريتنا مزدهرة ... وكان الأساس الحقيقى لازدهارنا .... إحساس عميق ودائم بالمجتمع المحلى ، الذى مكننا من أن نفيد أقصى إفادة من هذه الموارد ... توفرت لدينا كل الأشياء التى كنا نحتاج إليها ... جيدة الصنع ، جميلة الشكل ، معمرّة - بيد أننا لم نكن نسرف فى الاستهلاك .

اكناث ايسواران فى « الكون الرحيم »

Eknath Eoswaran, The Compassionate Universe.

إن الأسر صحيحة الجسم هى أساس المجتمعات المحلية الصحيحة ، وهى بدورها أساس المجتمعات العامة الصحيّة . وعلى الرغم من كثرة الأشكال وتعدد الصور - إلا أن العلامة المميزة للأسر الصحية وللمجتمعات الصحية ، هو قدرتها على غرس وبناء نسيج مكثف من علاقات الرعاية المرتكزة على المشاركة والثقة المتبادلة والتعاون .

رأس المال الاجتماعى والحاجة الإنسانية إلى التلاحم :

يشير روبرت بوتنام Robert Putnam عالم السياسة فى جامعة هارفارد إلى التلاحم المميز للمجتمع المدنى القوى ، باعتبار هذا التلاحم هو « رأس المال الاجتماعى » . وأوضح أهميته فى دراسة له عن فعالية وكفاءة الحكم المحلى فى إيطاليا - فقد أقامت إيطاليا ابتداء من عام ١٩٧٠ عشرين إدارة للحكم الإقليمى متطابقة من حيث البنية الشكلية ، ولكن ظهرت فروق حاسمة فى السياق المحلى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، الذى تم فيه إنشاء هذه الإدارات . وتتراوح هذه المحليات من « المحليات قبل الصناعية إلى ما بعد الصناعية ، ومن الكاثوليكية المفرطة إلى الشيوعية المتوهجة ، ومن الإقطاعية الخاملة إلى المحليات الحديثة المفعمة نشاطًا وحيوية »[٣٩] .

وبدت هياكــل الحكم الجديدة فى بعض المحليات « فاسدة ، وخاملة ، وغير فعالة » . وظهرت فى بعضها الآخر دينامية فعالة ، وابتكرت برامج إبداعية للرعاية اليومية ، وأقامت مراكز للتدريب الوظيفى ، وتعزيز الاستثمار ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية ، واستتبعت بوضع معايير بيئية وعيادات أسرية رائدة » .

ولم يعثر بوتنام إلا على مجموعة واحدة من الموشرات ، التى مايزت بشكل ثابت بين المحليات التى حققت فيها الهياكل الجديدة نتائج إيجابية ، وبين المحليات التى أخفقت فى ذلك ، وهذه هى موشرات مجتمع مدنى قوى نشط ، وتم قياسها على أساس « الإقبال على الاقتراع ، وقراءة الصحف ، ونوادى الكرة وغيرها » . ونشأت شبكات غنية وخصبة من العلاقات غير القائمة على السوق ، وخلقت هذه الشبكات إحساسًا بالثقة والمشاعر التبادلية - أى رأس مال اجتماعى - مما زاد من فعالية العلاقات الإنسانية فى كل من شئون السوق ، وشئون الإدارة الحكومية[٤٠] . وجدير

بالذكر أن دراسة أخرى قام بها مركز إيباز IBASE فى البرازيل عن عدد من المحليات تطابقت مع نتائج دراسة بوتنام [٤١] .

وحيث إن الغرائز التنافسية تشكل عنصراً مهماً من عناصر الطبيعة البشرية ، فإننا نجد دليلا مهماً ، يؤكد أنها موضوع ثانوى بالنسبة لموضوع آخر محورى أكثر غلبة وهيمنة ، وهو موضوع التعاون . وتقول فى هذا الصدد عالمة الانثروبولوجيا الثقافية مارى كلارك Mary Clark « إن الأنواع البشرية الأولى ما كان لها أن تبقى دون التلاحم الاجتماعى الممتد بين الأبوين وذرياتهما ، وهو التلاحم اللازم لحماية أطفال البشر ، وهم لايزالون ضعافاً بحاجة إلى عون »[٤٢] ، وهذه مهمة لاتستطيع الأمهات تحملها وحدهن . ومن ثم فإن التلاحم الاجتماعى بين المرء وجماعته هو ضرورة بيولوجية – سواء للكبار أم للأطفال – ويعتمد هذا ، شأن حال جميع الأنواع ، على التلاحم الاجتماعى لبقاء النوع . معنى هذا أن هناك أسبابا قوية ، تدعونا إلى الاعتقاد بأن البشر تطوروا فى إطار الانتماء والتعاون ، مثلما تطوروا فى إطار المنافسة .

وجدير بالملاحظة أن ثقافات المجتمعات الصحية من شأنها أن تدعم التعاون والمنافسة معاً ، وتبقى عليهما فى حالة من الدينامية ، ولكن بينهما توتر متوازن . ذلك أن التلاحم الاجتماعى ، أو لنقل العصبية الاجتماعية العاطلة من المنافسة تفضى إلى ركود المجتمع والافتقار إلى التجديد والابتكار . كذلك فإن المنافسة دون عصبية أو تلاحم اجتماعى تفضى إلى فوضى عنيفة . ولهذا نرى أن هيمنة قيم عالم المال خلقت حالة من عدم التوازن الخطرة ، التى تؤثر المنافسة على التعاون فى عالمنا الحديث .

والمعروف تقليديا أن القسط الأكبر من الأنشطة الإنتاجية والاستراتيجية التى أمدت الناس بحاجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى والملبس ورعاية الطفل ، والرعاية الصحية والتعليم والأمن البدنى والترفيه ، إنما جرت جميعها داخل إطار اقتصاد رعاية الأسرة والمجتمع المحلى ، وهو نظام يأتى أغلبه خارج السوق ، إذا كان قسط كبير وأساسى من أنشطة الإنتاج / الاستهلاك ، تتم داخل أسرة واحدة أو بين جماعة من الناس تربطهم ببعضهم البعض علاقة مباشرة . واستطاع الناس أن يلبوا غالبية احتياجاتهم عن طريق هذه الأنشطة الإنتاجية غير السوقية ، وكانت الأسر والمحليات فى مجتمعات كثيرة هى المصدر الأول والأساسى لذاتية الفرد ولأسباب العيش . وتمثل أهميتها حافزاً مهماً وموضوعياً يحفز الناس على الاستثمار ؛ من أجل الحفاظ على ودعم عهد الثقة والالتزام فى المجتمع – وهو مرة أخرى رأس المال الاجتماعى – والذى يشكل قاعدة ضرورية لأى مجتمع صحى .

ومن الحقائق الأساسية ، التى كثيراً ما يتجاهلها الناس ، أن التلاحم والالتزام الاجتماعيين ضروريان ضرورة مطلقة ؛ لكى يؤدى المجتمع الحديث دوره ووظيفته على نحو صحى ، شأن ما كان عليه الحال بالنسبة للمجتمع التقليدى أو القبلى ، حقا إن السوق ذاتها تعتمد على أواصر الثقة لرأس مال اجتماعى متطور على نحو كبير ، وذلك للحفاظ على البيئة الأخلاقية ، والاستقرار الاجتماعى ، والأمن الشخصى : وهى أمور ضرورية ولا غنى عنها ؛ لكى تؤدى المجتمعات دورها بكفاءة وفعالية .

بيد أن المجتمعات المعاصرة منكبّة على مقتضيات عالم المال ، دون اعتبار ذى قيمة لرأس المال الاجتماعى وسبل تكوينه ، ولايجد رأس المال الاجتماعى مكاناً فى إحصاءات الدخل القومى ، والتى تعتمد عليها المجتمعات القائمة على والمتمركزة حول المال لتحديد درجة رفاهيتها . ونلاحظ أن صانعى القرار السياسى يغضون من قيمة رأس المال الاجتماعى ، ولايعبأون إلا بالأنشطة ، التى تدور حول المال ومن أجله من اقتصاد السوق ، ويرونها إسهامات إنتاجية للمُنتَج الاجتماعى . ويغفل صناع القرار أثر السياسات الاقتصادية على رأس المال الاجتماعى فى المجتمع ، وليس المرء بحاجة إلى أكثر من أن يسأل مجموعة من الأسئلة ، مثل الأسئلة التالية لكى يصل إلى تقدير عالى الدقة عن حالة رأس المال الاجتماعى لإحدى المحليات ، ولكى يقدر قيمة الأثر المحتمل للسياسات الاقتصادية عليه :

* هل يفضل الناس شراء حاجاتهم من محال بيع صغيرة محلية ، يديرها تجار يعرفونهم بالاسم ، أم من أسواق ضخمة مخصصة للبيع ومن منافذ كبيرة للبيع بالتجـزئة ؟ هل يفضلون سوق الفلاحين ، أم الأسواق الكبرى « السوبر ماركت » ؟

* هل المزارع صغيرة ومملوكة ملكية فردية وتدير شئونها الأسرة ؟ أم تدير شئونها مشروعات أعمال ضخمة ، ويفلحها أساساً عمال تراحيل معدمين ؟

* هل هناك مطابع ووسائل اتصال إذاعية وتلفزيونية محلية وغير تجارية ؛ حيث يمكن لأبناء المجتمع المحلى أن يعبروا فيها عن آراء متنوعة فى القضايا العرقية والاجتماعية والسياسية والثقافية ؟ أم أن جميع أخبار المجتمع وحاجاته تجرى تصفيتها وفرزها عبر وسائل اتصال تدار إدارة تجارية ؟

* هل يخصص الناس أوقات فراغهم للمشاركة فى فريق صغير للعب الكرة مثلاً ، أو للعمل فى حدائق المجتمع المحلى ، أو للتمثيل والمشاهدة داخل مسرح محلى، أو للاستمتاع بسماع فرق موسيقية محلية ، أو المشاركة فى مراكز محلية وفى مجالس إدارة المدارس – أم يقضون الوقت فى مشاهدة بث تلفزيونى تجارى ؟

* هل توجد تعاونيات ائتمانية ومصارف محلية ملتزمة بدعم المشروعات المحلية ؟ أم لا توجد سوى فروع للمصارف الكبرى المتمركزة فى العاصمة ، ومسئولة عن توجيه مسار الودائع المحلية لصالح عملياتها المالية العامة ؟

* هل يشعر أبناء المجتمع المحلى أنهم فى بيتهم الدائم الذى يسكنون إليه ؟ أم أنهم مجرد عاملين ومهنيين أجراً فى الأساس ؟

* هل تشعر أغلب الأسر بالأمان فى معاشهم الأساسى ؟ أم أنهم يعتمدون على عمل مؤقت هزيل مأجور ضمانا لبقائهم ؟

* هل الأصول الإنتاجية مملوكة محليا؟ أم هى ملك شركات كبرى بعيدة عنهم؟

* هل تقوم الشركات المحلية بحصد غلة الغابات على أساس انتقائى ومستدام بغية توفير الخدمات للصناعة المحلية ؟ أم يجرى تجريد وتعرية الغابات المحلية كل ٤٠ و ٦٠ عاما عن طريق شركات عالمية، مع تصدير أخشابها إلى أراضٍ قاصية ؟

الإجابات عن مثل هذه الأسئلة تنبئ بقوة ووضوح عن الشعور بالكرامة والحرية والمسئولية والرخاء والأمان لدى أبناء المجتمع المحلى - إنها تكشف عن مدى تميز العلاقات بالثقة والمشاركة والتعاون - بل وعن صحة النظم الإيكولوجية المحلية .

النتائج الاجتماعية لتطبيق نظام السوق :

ثمة نتيجة أخرى لعدم حساب العمل الاقتصادى الإنتاجى والاسترجاعى ضمن الإحصاءات الاقتصادية . وتتمثل هذه النتيجة فى أن صناع القرار السياسى لا يأبهون كثيراً لحقيقة واقعة ، هى أن قسطا كبيراً من النمو الاقتصادى على مدى العقود الأخيرة إنما تم إنجازه لمجرد نقل مهام ووظائف كثيرة ، من اقتصادات الأسرة والمجتمع المحلى ، حيث كانت تتدرج ضمن إجمالى الدخل القومى ، إلى اقتصاد السوق حيث هى الآن ، ومن أمثلة هذه المهام والوظائف رعاية الطفولة أو الرعاية الصحية أو إعداد الطعام أو الترفيه أو الحفاظ على الأمان البدنى .

وطبعى أن تحول العلاقات التعاونية غير الخاضعة للنظام المالى إلى علاقات تنافسية قائمة على المال Monetized ليس من شأنه أن يفضى وحده إلى تحسن ملحوظ فى رفاهة الأفراد المعنيين . ولكنه يشجع على المزيد من المنافسة فى العلاقات، وعلى زيادة اعتماد الفرد على السوق ومؤسسات المال ، ويقلل أيضاً من مركزية الأسرة وحياة المجتمع المحلى ، ولايدع سوى قليل من الوقت والطاقة للاستثمار فى علاقات الأسرة والمجتمع المحلى . ويسهم هذا بدوره فى تآكل رأس المال الاجتماعى للمجتمع .

وثمة نتيجة أخرى أيضا ولكن نادراً ما يشير إليها أحد ؛ إذ نلحظ أنه عندما يعمل أبناء الأسرة والمجتمع المحلى معاً ، وفى علاقة مباشرة بعضهم إلى بعض ، فى

اقتصادات الأسرة والمجتمع المحلى لن تكون هناك ضرائب ، ولا جباة ضرائب ، ولا مشرعين حكوميين ، ولا رواتب إدارية ، ولا مصاريف محاماة ، ولا عوائد أسهم شركات ، ولا سماسرة ووسطاء وغير ذلك من المصروفات الإدارية . وسنجد هنا أن كل قيمة السلع والخدمات ، التى ينتجها المجتمع قسمة مشتركة ومتبادلة بين العاكفين العاملين ؛ من أجل خلق هذه القيمة (٤٣) .

والنتيجة هى الاستخدام الأمثل والأفضل للموارد بغية إنتاج السلع المطلوبة والخدمات اللازمة ، فضلا عن انتفاء عنصر المصروفات الإدارية . وواقع الأمر غير ذلك فى اقتصاد المال ؛ إذ إننا نجد المنتجين ، وهم الذين ينتجون القيمة الحقيقية ، ينالون قسطاً أقل كثيراً من تلك القيمة ، قياساً إلى أولئك الذين يقومون بأعمال إدارية وغير إنتاجية .

وبات واضحاً فى كثير من المحليات أن النفقات الإدارية لاقتصاد السوق قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً ؛ حتى بات عسيراً على من يعملون ساعات طوال الحصول على ما يرضيهم ، لو أنهم يعملون فى ظل تنظيمات تعاونية بين أبناء الأسرة والمجتمع. ويضاعف هذا من تعقد مشكلة تآكل رأس المال الاجتماعى . ويؤثر هذا بطبيعة الحال على كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية وأعرافها ، مثال ذلك إرجاء الزيجات بسبب العجز عن إيجاد وظيفة ذات أجر معقول يدعم بناء الأسرة ، وهناك مشكلة الأمهات سواء المتزوجات ، أم من انفصلن عن أزواجهن ، ويتحملن مسئولية رعاية أطفالهن يصبح العمل المأجور بالنسبة لهن ضرورة لا غنى عنها . وليس غريباً أن نجد فى بلدان الشمال كيف تضطر الأمهات ، إذا لم تكن لهن أسر كبيرة أو علاقات تراحم ومساعدة فى المجتمع المحلى ، إلى ترك أطفالهن فى البيت دون رعاية من كبير ناضج، أو يتركوهن لرعاية مرضعات أو مربيات أو فى مراكز لرعاية الأطفال.

ولايجد الأبوان ، وغالبا الأمهات الفقيرات اللاتى ترملن ، أو توحدن بعد الانفصال غير وقت قليل وقدرة ضئيلة ، أو تشجيع فاتر لأداء وظيفة ما سوى حراسة بالليل أو عمل بأجر يومى . وتحول البيت الحديث فى الحضر إلى مأوى للنوم ، وربما أيضاً لمشاهدة التلفزيون ولا شىء أكثر من ذلك . وتبقى الكثير من المهام التجديدية دون أن تجد من يتعهدها وينهض بها ، على نحو ما نجد بالنسبة للأنشطة التطوعية اللازمة للحفاظ على المجتمع . والملاحظ أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فرضا برامج للتوفيق الهيكلى على بلدان الجنوب ، أدت إلى تقليص حاد للخدمات الاجتماعية ، التى تتلقى تمويلاً عامًا ، حتى وإن كانت غير مملوكة تماماً لأشخاص. وتقلصت أيضاً فى الشمال بسبب رغبة الجناح اليمينى المتطرف فى خفض الضرائب. وشاعت فى كل من البلدان ذات الدخل المرتفع أو المنخفض

معدلات عالية من الحرمان والاكتئاب والطلاق وحمل القاصرات ، والعنف وإدمان الكحوليات والمخدرات (٤٤) .

وإذا كان على السياسة العامة أن تعالج هذه المؤشرات الخطرة الدالة على الانهيار الاجتماعى ، فسوف يكون لزاما عليها أن تعالج أولاً وأساساً أسبابها الاقتصادية والاجتماعية .

التوازن بين الجنسين وتكوين رأسمال اجتماعى :

تستلزم المجتمعات العادلة والمستدامة وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعى؛ وحيث إن الناس – وليست الحكومات – هم الذين يخلقون رأس المال الاجتماعى ، فسوف يكون ضرورياً توفير الاقتصاد العام والسياسات الاجتماعية اللذين ييسران خلق رأس المال الاجتماعى . ويتعين أن تكون هذه السياسات واعية تماماً بواقع حال الجنسين ؛ نظراً لمحورية هذا الواقع بالنسبة لكثير من القضايا المتعلقة بسوء الأداء الوظيفى للمجتمع . مثال ذلك حقيقة أن السياسة العامة التى تولى أهمية ضئيلة لرأس المال الاجتماعى ، غالباً ما يكون موقفها هذا مرتبطاً بحقيقة أخرى ، وهى أن عملية تكوين رأس المال الاجتماعى تمت تاريخياً ، وبشكل أساسى على حساب ومسئولية المرأة . ويبخس مثل هذا المجتمع دائماً قيمة المرأة ودورها الإنتاجى ، ويفضى هذا إلى نتيجة حتمية تتمثل فى التشوه الخطير لأولويات السياسة وكذا ظلم المرأة .

ولقد شهد العقدان الأخيران زيادة واضحة وموضوعية فى ظهور قضايا المرأة على مسرح الحياة ، وكذا ظهور حركاتهن فى أماكن العمل . وأثار هذا انطباعاً بأن النساء يحققن بالفعل مكاسب موضوعية ، وهذا صحيح بالنسبة إلى بعض المجالات ، بيد أن هذا مجرد جزء من القصة . ولكننا نعرف أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية الآن فى كثير من البلدان ، أدت إلى زيادة المصاعب التى تواجه الأسرة للبقاء، دون اللجوء إلى العمل فترتين على الأقل . وتعانى الأسرة نتيجة لذلك من ضغوط وإجهاد بسبب تزايد عدد المنازل ، التى تتولى شئونها امرأة وحيدة ، ويتزايد عدد النساء اللاتى يجدن أنفسهن العائل الوحيد والراعى لوحيد لأطفالهن . وهذا عبء غير محتمل فى المجتمعات ، التى تندر بها فرص العمل ، علاوة على انخفاض الأجور ، والتى تتقاضى فيها النسوة أجوراً أدنى من الرجال ، وتقلص الخدمات الاجتماعية باسم المسئولية المالية على خزانة الدولة . وتقف النساء فى موقع خط الدفاع الأخير ضد التفكك الاجتماعى الكامل – ولكن فى الوقت نفسه يتدهور الدعم اللازم لأداء هذه الوظيفة الحيوية .

وتتفاقم حالة الظلم بفعل القوانين والتقاليد التى تمايز بين الجنسين لصالح الرجل ، فيما يتعلق بأمور ملكية الأرض وحق الاقتراض – بما فى ذلك حق تشييد

المبانى . والملاحظ أن النساء ، حتى مع وجود أزواجهن ، يتحملن المسئولية الأولى لعملية البناء وصيانة المسكن . ومع هذا نجد النساء هن المحرومات من الحصول على الموارد الطبيعية اللازمة لتوفير مسائل العيش ، وبعد هذا نجد المرأة هى الأدنى والأقل فى التمثيل النيابى فى الانتخابات ، وهذا من شأنه أن يحد من فرص معالجة المظالم التى يعانين منها .

وهنا يلزم إنجاز عديد من الإجراءات المتنوعة ؛ بهدف تصحيح هذه التشوهات والشروع فى استعادة النسيج الاجتماعى الجوهرى والأصيل المدنية .

* أن تعطى السياسة الاقتصادية أولوية كافية لمسألة تحديد مستوى للأجور وللخدمات العامة - بما فى ذلك مياه الشرب والتعليم والصحة والنقل العام - وأن تراعى بأن يكون هذا المستوى وتلك الخدمات كافية لأسرة لها أطفال من أجل العيش حياة لائقة ، ودخل يتوفر لها ، من خلال فترة عمل كاملة واحدة لا أكثر .

* عكس وضع سياسات التوفيق الهيكلى التى فرضها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وذلك عن طريق :

١ - أن تكون الأولوية لتطوير الخدمات العامة الملائمة قبل سداد القروض الخارجية .

٢ - أن تكون الأسبقية لمتطلبات واحتياجات المشروعات الإنتاجية المحلية الصغيرة التى تغذى الأسواق المحلية ، قبل متطلبات الشركات العالمية التى تبحث عن قواعد محلية للصادرات .

٣ - الأجور الملائمة ومعايير العمل المنصفة ، تكون أهم بكثير من فتح أسواق محلية للمتنافسين الأجانب ، الذين لايرعون هذه المعايير .

* أن ينال كل من يعملون لحساب الأسر والخدمة الاجتماعية المحلية الاستحقاقات نفسها ؛ من حيث الأمن الاجتماعى ، وغيره من المنافع العامة التى يفيد بها العاملون بالأجر .

* تحقيق مؤشرات موثوق بها عن سلامة رصيد رأس المال الاجتماعى ، وعن المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للعمل غير المأجور ؛ لضمان أن هؤلاء يحظون باعتراف المجتمع وموضع اعتبار لدى المسئولين عن وضع السياسات .

* كفالة حقوق متساوية للمرأة من أجل الحصول على الأرض ، والائتمان وبناء أماكن للسكنى ، ولتنفيذ مشروعات اقتصادية خاصة بها .

* حث المرأة على المزيد من المشاركة السياسية .
* دعم نظام الاتصال للمجتمع المحلى حيث يمكن للمواطنين الأفراد وللمنظمات ، التى لا تهدف إلى الربح أن ينتجوا برامج تعبر عن آرائهم وبرامج إخبارية وثقافية .

ومن الأهمية بمكان الارتقاء بمستوى المرأة لتشغل مواقع قيادية سياسية ، إذ إن هذا يسهم فى استعادة التوازن اللازم بين عالم المال وعالم الحياة . والملاحظ أن حياة الغالبية من النساء وثيقة الصلة بعالم الحياة ، ويرجع هذا إلى ارتباطهن الطويل بدور التغذية والتنشئة خارج اقتصاد المال . ونجد المرأة فى الغالب الأعم هى التى تخلق وترعى رأس المال الاجتماعى للأسرة والمجتمع المحلى . لذلك فإن المرأة مؤهلة أكثر من الرجل لفهم متطلبات عالم الحياة . وأخيراً فإن النساء يعانين بدرجات متفاوتة من مظاهر الأداء الوظيفى المختل والخاطئ لمؤسسات عالم المال ؛ لذلك نجدهن أكثر فهماً لمظاهر الاختلال هذه ، ويرتفع لديهن الشعور بضرورة إصلاحها .

وطبعى أن الاستجابة الملائمة والصحيحة إزاء تفكك النسيج الاجتماعى ليست رد المرأة إلى دورها الأسرى ، الذى يفرضه عليها التقليد ويحصرها فيه . وإنما الصواب أن يكون هدفنا خلق أسرة جديدة قائمة على التوازن بين الجنسين ، ومجتمع يقر هذا التوازن ؛ حيث يكون الرجال والنساء سواسية فى أداء المهام الإنتاجية للمجتمع سواء فى مجال العمل المأجور أو غير المأجور .

الديمقراطية الاقتصادية والنسيج الاجتماعى :

دأب أنصار « السوق الحرة » على تأكيد أن السوق تمثل أفضل المؤسسات الديمقراطية ؛ نظراً لأن العمل ، تجارة وإنتاجا ، يزدهر بفضل الاستجابة إلى اختيارات المستهلك ، وهذه حجة ساقطة ؛ ذلك أن الديمقراطية ترتكز على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد . هذا بينما تعمل السوق تأسيساً على مبدأ للصوت الواحد دولار واحدة ، والنتيجة المترتبة على هذا فى ظروف القدرة الاقتصادية غير المتكافئة أن نجد المجتمع الخاضع لسلطة السوق مجتمعاً خاضعاً لسلطة من يملكون مالاً أكثر من غيرهم - وهو نقيض الديمقراطية . وتزيد مظاهر الفساد والتشوه المترتبة على ذلك ، عندما تمتلك شركات عالمية عملاقة السلطة ، وتكون لها القدرة على المناورة والتلاعب بالرموز الثقافية ، وبحاجة المستهلك عن طريق الإعلان والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية .

نعرف أن السوق مؤسسة أنشأها الإنسان ، وأنها ذات أهمية ونفع له ، وأنها ضرورية للمجتمع الحديث حتى يؤدى وظيفته بكفاءة وفعالية . ولكن ، وعلى نقيض التفسيرات المعاصرة لفكر آدم سميث ، لايوجد عمل سحرى يوجه السوق المتحررة من كل قيود للعمل ؛ من أجل الصالح العام .

وغالباً ما ينسى الداعون إلى السوق الحرة أن آدم سميث فى كتابه الكلاسيكى « ثروة الأمم » يفسر كيف أن الأسواق لا تنزع إلى إيثار الصالح العام ، إلا فى ظل الظروف التى يكون فيها البائعون والمشترون صغاراً ، وحين تكون ملكية رأس المال ملكية محلية ، وحين تنتفى الاحتكارات أو أسرار التجارة ، وهذه - كما هو واضح- ظروف مغايرة تماماً لتلك السائدة فى اقتصادنا العالمى الراهن المعولم ، ولقد كان سميث عدواً شديد العداء للشركات الكبرى ، وللملكية الغيابية أى المملوكة لمن هو أو هم خارج الوطن ؛ وعدو أيضاً لأسرار التجارة ولسلطة الاحتكار . بيد أنه ولسوء الحظ ، لم يعالج أبداً مسألة كيف نحافظ ونصون الظروف التى تحقق فى ظلها السوق القدر الاجتماعى الأمثل من توزيع الموارد ، وتعلمنا أن هذا يستلزم يداً قوية لحكومة ديمقراطية مسئولة وحريصة على الصالح العام ، ورقابة مجتمع مدنى نشط وواع سياسياً .

ولو كان آدم سميث موجوداً بيننا الآن لأصبح يقيناً داعية للديمقراطية الاقتصادية ، كنظام اقتصادى قائم على الملكية المحلية للعاملين المنتجين ، إننا بحاجة ماسة إلى نوع جديد من إعادة الهيكلة ؛ التى تستهدف خلق الظروف التى حددها آدم سميث بدقة تامة ، باعتبارها الأساس لكفاءة السوق وفعاليتها للصالح العام .

والجدير بالذكر أن أزمة العمالة العالمية ليست هى مشكلة قلة الوظائف بقدر ما هى مشكلة نموذج اقتصادى ، يؤدى إلى تواكلية أو إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة المأجورة ، ولا يولى سوى اهتمام ضئيل جداً لتقديم دعم كاف للأسرة . ويشجع هذا النموذج على الاستهلاك غير الضرورى والترفى ، ويكافئ الناس على عمل أشياء ضارة ، بينما يهمل الحاجات الأساسية والضرورية . وكم هو مفيد أن نتذكر أن غالبية الناس ، الرجال والغالبية الساحقة من النساء إلى ما قبل العشر أو العشرين سنة الأخيرة كانوا ، يخدمون المجتمع خدمة بصورة إنتاجية فى عمل جوهرى غير مأجور داخل اقتصاد المنزل / المجتمع المحلى . وكانت هذه المجتمعات فى غالب الأحيان تنعم بنسيج اجتماعى وبشعور اجتماعى لدى أبنائها بالأمن الشخصى ، وبالإشباع على نحو أقوى وأفضل ، مما هو حادث الآن فى المجتمعات المعاصرة ، إذ يجد الرجال والنساء أنفسهم الآن يعملون الساعات الطوال ضمن عمالة مأجورة ؛ لكى يحصلوا على أجر الكفاف بالكاد . ويرى كثيرون أن دخول المرأة ساحة العمل يفيد المرأة بأن يهيئ لها فرصة أكبر للاختيار . ولكن ما هو حادث فى كثير من الحالات أن هذا الوضع هو مسألة حفاظ على البقاء أكثر منه مسألة توسيع نطاق الاختيار . ونعود لنقول ثانية حرى أن يكون هدفنا هو إنشاء مجتمعات تقدم للنساء وللرجال قدراً أكبر من الاختيار للالتزام الإنتاجى ؛ فى كل من العمل المأجور وفى العمل التطوعى للأسرة وللمجتمع المحلى .

٦ - الأسس الروحية للمجتمعات العادلة والمستدامة :

فى زمان مضى كان النقد الورقى تقابله وحدات من الذهب ، والتى يمكن للمرء أن يبدلها عن طريق المصارف بالنقد الورقى ، ولكن عالم المال اليوم مبنى على وضع تجريدى تماماً . ونحن نعرف موضوعيا أن النقود لا تساوى شيئاً أكثر من رمز ليس له قيمة فى ذاته - إن النقود مجرد رقم على شريحة ورقية ، أو على عملة معدنية أو داخل كومبيوتر ، غير أن الحصول عليها وعلى المزيد منها ، أصبحت حالة حصر أو وسواس نفسى فى المجتمع الحديث ، وأدى هذا بنا إلى أن عزونا إلى مؤسسات المال سلطة فائقة ومغالى فيها .

وكما يقول فيلسوف معاصر هو جوزيف نيدلمان Joseph Needleman :

« فى أزمنة وأماكن أخرى لم يكن كل امرئ يطلب المال أولاً وقبل كل شىء آخر ... كان الناس ينشدون الخلاص ، ويلتمسون الجمال والسلطة والقوة واللذة والملكية ، والفهم والغذاء والمغامرة والغزو والراحة . ولكن الآن ، وهنا ، المال - وليس ما نشتريه بالمال ، بل المال فى ذاته - هو كل ما يطلبه كل فرد . وهكذا نجد الطاقة البشرية المستنفدة الآن والموجهة إلى الخارج ، إنما تدور كلها حول ومن خلال ومن أجل المال .... ولهذا لو رغب امرئ فهم الحياة ، فلابد له وأن يفهم واقع المال فى هذه المرحلة الراهنة من التاريخ والحضارة »[٤٥] .

ونسأل ما مصدر هذا الهاجس المتسلط على أذهان الناس ، رغم ظاهره اللاعقلانى ؟ ترى من أى مصدر تستمد النقود - وهى مجرد رقم - طاقتها ؟

يقول لنا جو دومنجويه Joe Dominguez وفيكى روبين Vicki Robin يستمد المال طاقته من طاقاتنا الروحية .

ويفسران هذا بقولهما : « المال شىء نختاره مقابل الإتجار بطاقة حياتنا ... بحصتنا من الزمن على كوكب الأرض ، وبالساعات المتاحة لنا من حياتنا الثمينة ، إننا حين نذهب إلى وظائفنا إنما نتاجر بطاقة حياتنا مقابل المال . وهذه حقيقة عميقة مع بساطتها »[٤٦] .

اختار الناس الإتجار بطاقتهم الحيوية مقابل المال ؛ لأنهم محاصرون برسائل الإعلانات التى تقول لهم إن الإشباع الذى تلتمسونه ستجدونه عند استهلاك السلع المعلن عنها . وطبعى أن المعلنين لايبيعون صابون الغسيل ، وإنما يبيعون الرضى والقبول والإنجاز والشعور بالقيمة الشخصية . إنهم لايبيعون السيارات ، بل يبيعون القوة والسلطة والحرية والنجاح - يبيعون الفرصة لكى يشعر المرء بأنه حى ومتواصل وحر - أى يبيعون للناس ما هم محرومون منه فى واقع حياتهم .

ولايكف المال عن تأكيد أنه تذكرتنا أو بطاقتنا للحصول على الأشياء ذاتها التى قال لنا نيدلمان إن الناس كانوا يحتاجونها فى أزمنة وأماكن أخرى .

وما دمنا قد حددنا معنى أنفسنا وقيمتنا بالمال ، فقد وقعنا فى الشرك الذى يهوى بنا نحو مزيد من الاغتراب عن الشعور بالحياة وعن طبيعتنا الروحية . ونحن فى سبيل البحث عن الحياة نهب المال سلطة تمكنه ، ليس فقط من تدمير حياتنا ، بل وتدمير بقية عالم الحياة بالمثل .

لم نعد نتعلم أن سبيلنا إلى الإشباع هى معايشة الحياة إلى أقصاها من خلال العلاقات مع الأسرة والمجتمع والطبيعة والكون الحى ، وأصبحنا نتعلم من وسائل الاتصال التى تهيمن عليها مؤسسات عالم المال ما تعيده وتكرره علينا من وعود زائفة : أيا كانت رغبات المرء الملحة فإن المال وصاحب المنتج هما السبيل إلى الإشباع الفورى . لقد بتنا مسحورين بأغنية عالم المال ، ومن ثم دأبنا على الغض من قيمة وقدر المكاسب ، التى نتوقع أن نجنيها مقابل ما ننفقه من طاقة الحياة .

وكلما أمعنا وتمادينا فى التخلى عن طاقتنا الحيوية من أجل المال ، زادت السلطة التى نتنازل عنها للمؤسسات المتحكمة فى طريقة الحصول على المال ، وفى الأشياء التى نشتريها بالمال . وطبعى أن التنازل عن مثل هذه السلطة يخدم تماماً مصالح الشركات ؛ لأن هذه الشركات هى كائنات مصنوعة من المال . وهذه الشركات ضنينة شحيحة فى ما تقدمه من خدمات للصالح البشرى ؛ لأن هؤلاء البشر كائنات ينتمون إلى المجتمع المحلى ، وإلى الطبيعة والروح .

نحن مضطرون إلى إعادة بحث ودراسة : من نحن فى حدود قدرة كوكب الأرض على دعم وإدامة مطالبنا التى تفرضها أطماعنا ؟ وإذا فعلنا هذا نجد أنفسنا فى مواجهة حقيقة مهمة : إن سعينا الدؤوب من أجل الوفرة المادية ، أفضى إلى عدم وجود الوفرة بل خلق حالة الندرة ، وعلى النقيض من هذا فإن السعى الدؤوب من أجل الحياة يوفر لنا الشعور بالوفرة ، وفرة اجتماعية وروحية بل ومادية .

وتأكد بالبرهان أن من يعيشون وفرة الحب فى حياتهم ، نادراً ما يلتمسون العزاء فى مكاسب قهرية وشخصية . وإنما على النقيض فإن التطرف فى الانغماس المادى لايعطى أبداً شعوراً بالاكتفاء عند من حرموا من الوجدان شأن الأثرياء جميعاً ... أثرياء عالم المال . ولهذا فإن عالماً يتضور جوعا إلى الحب هو عالم الندرة المادية ، أما عالم وفرة الحب فهو أيضاً عالم وفرة مادية .

إننا حين نكون اجتماعيا كلاً واحداً ، ونعيش بأعماقنا مشاعر الرعاية والمؤازرة للمجتمع ، سيكون النمو القوى جزءاً طبيعياً من حياتنا الزاخرة والمنظمة . إن ما يكفى حاجات المرء ، يكفى لكى يعطى إحساسا مرضيا بوفرة الطبيعة وسخائها .

إن المجتمعات المسرفة فى الاستهلاك يحكمها السعى من أجل المال ، ولكن مجتمعات العدل والاستدامة ترتكز على أسس اجتماعية وثقافية وروحية ، داعمة للبنية الاجتماعية .

٧ - الالتزام المدنى لتحويل المجتمع:

تسود مختلف أنحاء العالم علامات صحوة سياسية وروحية تنبه وتوقظ المجتمع المدنى على حقيقة تؤكد أن المؤسسات القومية والعالمية تلتزم خطط عمل تتناقض مع حاجات الناس وحاجات الكائنات الحية الأخرى . وأفضت هذه الصحوة إلى الإعجال بمبادرات مدنيّة لا حصر لها . وتلاحمت هذه المبادرات لتشكل حركة سياسية عالمية ، تطالب بالتغيير الذى يفضى إلى التحول الكامل . وتجد القوى الاجتماعية البازغة خير تعبير لها فى المبادرات المحلية ؛ الهادفة إلى إعادة تجديد الاقتصادات والمجتمعات المحلية وكذا النظم الايكولوجية المحلية ، ونذكر هنا على سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشئون البيئة والتنمية UNCED ، الذى أوحى بمبادرات ظهرت، بواردها فى أكثر من ٣٠٠٠ مجتمع محلى فى مختلف أنحاء العالم ، وتدعو إلى وضع خطة عمل محلية للقرن الواحد والعشرين .

التمسك بالشرعية واستعادة المسئولية :

حينما يستعيد الناس حقهم فى المسئولية فإنهم أيضاً يسقطون المشروعية عن المؤسسات التى تخلت عنهم ، ويعيدون تأكيد حقوقهم الأساسية على موارد الثروة المحلية ، ويطالبون الحكومات والشركات العالمية بأن يكون لهم قدر أكبر من حق المساءلة . ويسعون كذلك جاهدين ؛ من أجل تشكيل أحلاف جديدة على المستويين القومى والدولى ، مع جميع من يقاسمونهم مثل هذه المبادرات . وجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من هذه المبادرات هى مبادرات سلمية ، وإن كان أقلها غير كذلك .

فقد كان الأول من شهر يناير / كانون الثانى عام ١٩٩٤ هو اليوم الأول لبدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا NAFTA) ، التى ضمنت حق الانتقال الحر للمال والبضائع والشركات بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة دون تدخل من الحكومات أو الحدود القومية . وابتهج كبار رجال الأعمال فى جميع أنحاء أمريكا الشمالية ؛ نظراً لاتساع فرص الإنتاج الرخيص فى المكسيك على حساب العمال ذوى الأجر الضئيل ، وبيئة لا تحظى بالحماية ، بينما سيبيعون بأسعار مرتفعة فى سوق الوفرة والثراء داخل الولايات المتحدة وكندا . ولكن السكان الأصليين فى ولاية كياباس Chiapas جنوب شرق المكسيك ، اعترفوا عن صواب بأن اتفاقية نافتا هى امتداد للقوى الاقتصادية ، التى عمدت – وعلى مدى أجيال متعاقبة – إلى أن تجردهم خطوة خطوة من أراضيهم ومن أسباب عيشهم . ورداً على هذا بدأوا تمرداً مسلحاً ضد الحكومة المكسيكية، وأعلنوا صيحة المعركة « باسطا

Basta » والتى تعنى كفى، ورفعت الحركات الشعبية فى كل أنحاء المكسيك لافتات تحمل هذه الكلمة. وتردد صدى حملتهم فى كل أقطار المعمورة .

ووصف جوستافو استيفا Gustavo Esteva المحلل السياسى المكسيكى تمرد شعب ولاية كياباس بأنه « أولى ثورات القرن الواحد والعشرين » . لقد كانت ثورات القرن العشرين احتجاجات من أجل سلطة الدولة ، والأمر الآن على النقيض إذ يصارع شعب كياباس من أجل المزيد من الاستقلال الذاتى والمزيد من العدالة الاجتماعية ، والمزيد من الحقوق السياسية داخل حدود مجتمعاتهم المحلية(٤٧) . وناشدوا رفاقهم المكسيكيين ألا يحملوا السلاح ضد الولاية ، بل عليهم أن ينخرطوا فى صفوف حركة اجتماعية واسعة ؛ من أجل تحرير أكبر قدر من الساحات فى كل مكان من القوى السياسية والاقتصادية ، التى لا تعترف بحق الناس والوطن فى المساءلة، وبات متوقعا أن مثل هذا الصراع ستكون له الغلبة فى الأحداث السياسية للقرن الواحد والعشرين .

ونجد فى مكان آخر ، أبناء الطبقة الوسطى الكندية فى أمريكا الشمالية يصيحون صيحة مماثلة . إذ بعد أن طفح الكيل وضاقوا ذرعًا بالحكومة المحافظة ، التى أعطت الأولوية لحقوق الشركات العالمية دون حقوق الشعب الكندى والمجتمعات المحلية ، تحالف أبناء هذه الطبقة أثناء الانتخابات الوطنية فى أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٣ ، واقترعوا ضد أعضاء حزب الأحرار الحاكم ؛ وأسفرت الانتخابات عن سقوط ممثلى هذا الحزب جميعًا عدا اثنين ، وبدا الأمر وكأنه صورة من أشد صور الرفض الكاسح فى التاريخ لحكومة منتخبة ديمقراطيًا .

ولكن ما أن استقرت حكومة الحزب الليبرالى الجديدة على مقعد الحكم ، حتى شرعت فى تنفيذ السياسات ذاتها التى استنتها الحكومة المرفوضة . وهنا صدّق غالبية الكنديين أن المصالح الاقتصادية العالمية انتزعت من أيديهم حقهم فى السيطرة على الحكومة ، وعلى الاقتصاد الكندى . وتشكلت منظمة للمواطنين باسم « مجلس الكنديين Council of Canadians » لمعارضة هذه القوى ، وعندما بدأ سريان اتفاقية نافتا مع مطلع عام ١٩٩٤ ، بدأ المجلس مبادرة لوضع « خطة عمل المواطنين من أجل كند » ، وهدفت المبادرة إلى تحديد نوع المجتمع الذى ينشده الكنديون لأنفسهم ولأبنائهم ، وبحلول عام ١٩٩٧ بلغ عدد أعضاء منظمة المجلس ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف عضو ، ويزداد عدد أعضائه زيادة سريعة على الدوام .

ويجرى فى البرازيل العمل على تنفيذ مبادرة مدنية مختلفة أشد الاختلاف ، تهدف إلى التعامل مع قوى مماثلة ، ونعنى بها حركة تحمل اسم « نشاط المواطنين ضد البؤس ومن أجل الحياة » . وهذه هى حركة الجوعى من أبناء العامة ، ويرأس

هذه الحركة هربرت « بتينهو » دوسوزا Herbert "Betinho" de Souza . والهدف تحويل السياسات القومية وتغيير اتجاهها ، وظهر بتينهو فى صورة بطل جماهيرى لحركة برازيلية مدنية ناجحة ، وجهت فى عام ١٩٩٣ الاتهام الصريح بإدانة رئيس الجمهورية فرناندو كولور بالفساد الجسيم . ولم تكد الحكومة الجديدة تستقر فى مقعد الحكم ، حتى قرر بتينهو أن يستثمر شهرته والقوة والمكانة المدينيتين اللتين ترسختا بفضل نجاح حملة الاتهام والتشكيك ، وذلك من أجل حشد البرازيليين لدعم ميثاق قومى ، يتعهدون بمقتضاه بالقضاء على الجوع المزمن الذى لازم أكثر من ٣٢ مليون برازيلى ، يقل دخل الفرد منهم عن ١٢٠ دولار فى السنة . ووافق أغلب البرازيليين على تقييم بتينهو بأن هذا الوضع يمثل عاراً قومياً فى بلد يعتبر اقتصاده من أحدث اقتصادات العالم وأكثرها دينامية[٤٨] . واستجاب لنداء بتينهو قرابة ٢,٨ مليون برازيلى ، نظموا أنفسهم فى لجان تحمل اسم « مجاورات الجوع » تضم عمالا وطلابا وربات بيوت وأصحاب أعمال صغاراً ، وفنانين وغيرهم ، وتعهدوا بالعمل من أجل القضاء على الجوع كل فى مجاورته . وشجعهم هذا على البحث عن الأسباب التى تجعل الكثيرين من الناس ، لايجدون فرصة للعمل والحياة فى ظل اقتصاد مزدهر . وكشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٤ عن أن ثلث البرازيليين من البالغين تقريباً ، أسهموا بشكل شخصى فى هذه الحملة بصورة أو بأخرى[٤٩] .

وتشجع أنصار الحركة على مضاعفة النشاط من أجل العمل كأصدقاء للجوعى وتحسين معاشهم ؛ بفضل خبرتهم السياسية والروحية ، وباعتبارهم مرجعاً لفهم أسباب الخلل الوظيفى الذى أصاب المجتمع البرازيلى . ويسّرت لهم وسائل الإعلام واللقاءات المحلية أداء مهمتهم . وهكذا هيأوا للمواطنين وعياً أفضل بديناميات حالة الظلم والاستبعاد ، التى تصب عليهم من جراء تركز السلطة الاقتصادية فى أيدى حفنة من الشركات العملاقة .

وها نحن نرى الآن شعوب البلاد يتتابعون ، البلد بعد الآخر ؛ ليثبتوا أنهم سئموا وكفوا عن أن يتركوا زمام أمورهم فى أيدى الأحزاب السياسية الكبرى ومراكز التأثير لتجمعات أصحاب المصالح ؛ لكى يحددوا هم – وفقا لمصالحهم – شروط وقواعد الحوار السياسى العام . وشرع أولئك فى العمل ؛ من أجل استرداد حقوقهم الأساسية وسيادتهم على مصيرهم كمواطنين ، وصولا إلى إعادة تكوين مجتمعاتهم على النحو ، الذى يجعلها تستجيب بصورة أفضل لحاجاتهم وتطلعاتهم .

عولمة المجتمع المدنى :

تشير جماعات مدنية كثيرة إلى أنها بصدد تشكيل تحالفات وطنية ودولية ملتزمة بإجراء تحولات هيكلية ، تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة العالمية المتفاقمة. وظهرت حركة اجتماعية تعمل على توحيد الصفوف ، حول رؤية

مشتركة لبناء عالم متنوع الثقافات ، ويضم مجتمعات عادلة مستدامة ، تعيش حياة متوازنة مع العالم الطبيعى، وكذلك العمل على أن تتضافر جهود هذه المجتمعات فى مسعاها ، ولكن شريطة أن يحكم جهدها وعى بالتكافل كأساس لعالم الحياة ، وليس اقتصاداً عالمياً خاضع لمصالح الشركات الكبرى القوية . وتبشر هذه الحركة بظهور وعى عالمى جديد ، وشعور بالتضامن الذى يوثق عرى الروابط بين الناس فى كل أنحاء الكوكب تحقيقاً للمهمة المنشودة ، وهى خلق حضارة عالمية جديدة مؤسسة على السلم والتعاون.

واكتسبت هذه الحركة قوة دفع مهمة خلال انعقاد محفل المنظمات غير الحكومية ، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة ، المعنى بشئون البيئة والتنمية UNCED، والمنعقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ . والمعروف أن هذا المحفل جمع شمل عديد من منظمات المجتمع المدنى ، فى كل أنحاء العالم للتفاوض معاً ، ولمناقشة سلسلة من المعاهدات المدنية ، التى تهدف إلى إقامة عالم يتصف بالعدل والإدامة . وها هنا بدأت الحركة الوليدة تصبح أكثر وعياً بنفسها ، وبدورها بعد أن أدرك مشاركون عديدون ، على الرغم من خلفياتهم المتباينة حقيقة القيم والتطلعات المشتركة ، التى تجمع بينهم وتمتد على نطاق عالمى واسع . ودارت مناقشات غنية داخل محفل المنظمات غير الحكومية ، المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة ، المعنى بشئون البيئة والتنمية . وتمخضت هذه المناقشات عن تعهدات والتزامات ، وكشفت أيضاً عن العناصر الأساسية لهذا التوافق الجديد فى الآراء ، وهى العناصر التى سجلها إعلان شعوب الأرض[٥٠] . The Peaple's Earth Declaration .

وقامت المنظمات النسائية الدولية بدور قيادى محورى فى سبيل دفع هذه العملية قدماً إلى الأمام ، عن طريق محافل عدة للمنظمات غير الحكومية ، المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشئون البيئة والتنمية وعن مؤتمرات أخرى تالية للأمم المتحدة . وتمر الحركة الآن بمرحلة انتقال ، بحيث تتجاوز حدود نقد المؤسسات الفاشلة إلى عملية وضع خطط عمل لسياسة عملية من أجل مستقبل البشرية . وها هنا أيضا نجد المرأة فى المقدمة ، تشق طريقها إلى الأمام متجاوزة السياسة التقليدية فى التمييز بين الجنسين ، ومن أجل صياغة رؤية شاملة عن عالم ، يهيىء مستقبلاً أفضل لكل أبنائه . وتجد هذه الحركة الدعم والتأييد والتشجيع من منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة UNIFEM .

وتأكدت الحاجة إلى إعادة التفكير فى المؤسسات الإنسانية وتجديدها . بيد أن هذا لن يتحقق على أيدى مؤتمرات دولية تقليدية ، تهيمن عليها المؤسسات المسئولة عن أزمتنا . ومن ثم يجب البحث عن سبل إبداعية جديدة للمضى قدماً فى سبيل

وضع رؤية للمستقبل البشرى ، تضع المواطن المدنى هدفًا لها . ولعل أحد الاحتمالات هى الدعوة إلى عقد أول مؤتمر عالمى حقيقى ، خلال عام ٢٠٠٠ . وحرى ألا نضع حدودًا تقصر المشاركة على القادرين على السفر ، للاجتماع فى مدينة واحدة محددة من المدن الكبرى . وإنما لندع آلاف التجمعات المدنية تحتشد فى وقت واحد فى مدن عديدة فى كل أنحاء العالم ؛ حيث يتبادل الناس فيها خبراتهم وآمالهم والتزامهم ، فى سبيل إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة ، خلال الألفية الثالثة .

وحرى أن يكون التركيز على التجمعات التى تتم على مستوى القرية والمحليات ؛ مما يساعد على التئام الشمل فى الأماكن ذاتها التى يعيش فيها الناس . وسوف تنعقد مع هذا لقاءات أخرى على المستويات القومية والإقليمية والدولية ، وتجرى هذه الاجتماعات بين رجال ونساء يحضرون بحكم صلاحياتهم الخاصة كبشر ورفاق حياة ، وليس كممثلين لجماعات أو مؤسسات بذاتها . وينبغى أن ترتبط التجمعات العديدة بحوار عالمى ، عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ، بما فى ذلك الفيديو والراديو وشبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) . وطبعى أن مثل هذه العملية سوف تجسد النهج ، الذى يلتزم به المواطن المدنى فى إدارة الشئون المحلية والقومية والعالمية ، فى اتساق مع المثل الأعلى الديمقراطى للسيادة المدنية .

لقد حان الوقت لنا نحن جميعًا سكان العالم ؛ لكى نتكاتف ونعمل معًا كمواطنين أصحاب سلطان على أنفسنا ، نسكن فوق سطح كوكب صغير محدود ينوء بأثقالنا ، وأن نعمل معًا من أجل إقامة مجتمعات عادلة ومستدامة ، نرصد طاقتها لكى يعيش النوع الإنسانى فى توازن مع نفسه ومع الكوكب ، ووصولا إلى هذا الهدف يكون لزامًا أن نستعيد السلطة التى تنازلنا عنها لمؤسسات ، لم تعد تحترم مصلحة الإنسان، وأن نقيم بديلا عنها ، مؤسسات جديدة تؤمن إيمانًا راسخًا بأن السلطة كل السلطة مصدرها إرادة وآمال الناس أصحاب السيادة . إن التحدى يخصنا نحن ، وقد أزف وقت العمل ..

ثبت المصطلحات

Absentee Ownership	الملكية الغيابية
Anti-trust Action	قانون مناهضة الاحتكار
Asian Pacific Economic Community (APEC)	الاتحاد الاقتصادى الآسيوى للمحيط الهادى
Assets	أصول
Bank	مصرف – بنك
Bio-gas	الغاز الحيوى
Bio-intensive methods	طرق حيوية مكثفة
Biomass	كتلة إحيائية
Bonds	سندات
Capital intensive production	الانتاج كثيف رأس المال
CEO = Chief Executive Officers	هيئات الإدارة العليا
Civic Engagement	الالتزام المدنى
Construct	مفترض ذهنى
Cost externalization	استخراج الكلفة
Cost internalization	استدخال الكلفة
Cyberspace	فضاء سيبيرنى / فضاء إلكترونى
Cycling	التدوير (إعادة الاستخدام بعد المعالجة)
Deregulation	التحرر من القواعد والقوانين
Ecological Footprint	الحد الإيكولوجى
Eco-System	النظام الإيكولوجى / النسق الإيكولوجى
Energy Efficiency	كفاءة – كفاية الطاقة
Excluded (the)	المستبعدون
Extractive Gains	مكاسب استخراجية
Extractive investment	استثمار استخراجى
Financial Market	السوق المالية
Fossil Fuel	وقود حفرى
Free market	السوق الحرة
General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)	الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (جات)
Global warming	احترار كوكب الأرض

Globalization	•عولمة
Globalized Economy	اقتصاد معولم
Guiding principle	مبدأ إرشادى
Habitat	موئل
Imbalance	اختلال التوازن – اختلال الميزان
Information technology	تقانة (تكنولوجيا) المعلومات
Instrument	صك
Intergenerational Equity	المساواة بين الأجيال
International Monetary Fund (IMF)	صندوق النقد الدولى
Investment	استثمار
Investment Capital	رأس المال الاستثمارى
Investment Houses	بيوت الاستثمار
Investment Pools	التجمعات الاستثمارية
Living World	عالم الحياة
Market Capitalism	رأسمالية السوق
Mastricht	ماسترخت (اتفاقية)
Monetized	قائم على المال (النقود)
Monetized Economy	اقتصاد قائم على المال
Money Economy	اقتصاد المال – اقتصاد نقدى
Money World	عالم المال
Mutual Funds	صناديق الاستثمار التبادلية
North American Free Trade (NAFTA)	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)
Privatization	التخصيص (الخصخصة)
Processing	معالجة
Productive assets	أصول انتاجية
Progressive taxation	فرض ضرائب تصاعدية
Retirement Funds	صناديق المعاشات التقاعدية
Stateless Corporation	شركة لا جنسية لها
Single Parenting	الوالدية الواحدية – الرعاية المفردة للأطفال
Sink Capacity	الطاقة الاستهلاكية

Solar Generated Energy	الطاقة المتولدة من الشمس (الطاقة الشمسية)
Structural Adjustment	التعديل الهيكلى
Stocks	أسهم
Spouse abuse	العنف الأسرى
Subsidies	إعانات - دعم
Sustainable Society	مجتمع مستدام - مجتمع قابل للإدامة
Sustainability	الاستدامة - القابلية للإدامة
Sustainer	داعم للاستدامة
Tax breaks	إعفاءات ضريبية
Tax Structure	هيكل ضريبى
Technology	تقانة - تكنولوجيا
Trade-offs	البدائل السلعية
Transnational Corporation	شركة متعدية القوميات
Urban ecology	إيكولوجيا الحضر
Virtual reality	واقع افتراضى - واقع متوهم

الهــــوامش

١- هذه المناقشة عن النقود مقابل مقتضيات عالم الحياة مستوحاة من ملاحظة أبداها ليستر براون Lester Brown ، فى تقرير معهد وورلد واتش World Watch لعام ١٩٩١ عن « حالة العالم » . وتفيد الملاحظة أن العالم مقسم بين من يرون أن المؤشرات الاقتصادية والمالية هى التى تحدد شكل العالم ، وبين من يرون أن مؤشرات البيئة هى التى تحدد شكله .

٢- اللجنة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - تقرير « حالة اللاجئين فى العالم » . New York; Penguin Books; 1993

٣- انظر : Lester Brown and Hal Kane; Full house : Reassessing the Earth's population Carrying Capacity". New York, W.W. Norton & Co. 1994.

٤- انظر مجلة بيزنيس ويك Business Week عدد ٢٦ أبريل ١٩٩٣ .

٥- Sarah Anderson and John Cavangah, the Top 200 : The Rise of Global Corporate, Power : Institute for Policy Studies, Washington, D.C., Sept. 1996.

٦- انظر الإيكونوميست ، عدد ٢٧ ، مارس ١٩٩٣ ، دراسة مسحية عن الشركات متعدية القوميات .

٧- أرقام الأصول الخاصة بالبنوك التجارية والشركات المالية مأخوذة عن :

Hoover's Handbook of World Business (Austin, Texas : The Reference Press, 1993).

٨- دراسة مسحية عن الشركات متعدية القوميات - الإيكونومست ٢٧ مارس ١٩٩٣ .

٩- انظر مجلة نيويورك تايمز عدد ٣١ اكتوبر ١٩٩٥ مقال ستيفانى ستروم Stephanie Storm; Mergers for Year, Approach Record.

١٠- Richard J. Barnet & John Cavangah; Global Dreams : Imperial Corporations and the New World Order". New York; Simon & Schuster, 1994.

١١- لقاء مع كرستوفر والين رئيس الجهاز المالى المعنى بالبحوث التشريعية الدولية ، أجراه رسل موفيبر ومنشور فى مجلة Corporate Crime Reporter عدد ١٩ يناير ١٩٩٥ .

١٢- انظر مجلة Forbes عدد ٥ يوليو ١٩٩٣ ، و ١٨يوليو ١٩٩٥ .

١٣- انظر نيويورك تايمز عدد ١٢ مارس ١٩٩٥ .

١٤- هرمان دالى فى المجلد ٢ من Ecological Economics عام ١٩٩٠ .

١٥- انظر ويليام ريس William Rees فى A.M.M. Jannson eds., Investing in National Capital. Washington, Island press, 1994.

١٦- المصدر نفسه .

١٧- Manus van Barkel and Mario Buitenkamp : Sustainable Netherlands : Milieu Defensie, Damrak 26, Amsterdam, May 1997.

١٨- Alex Hittle, "The Dutch Challenge, Washington D.C., Friends of the Earth, May 1994.

١٩- المصدر نفسه .

٢٠- David Pimental et al., Natural Resources and an Optimal Human Population. مجلة السكان والبيئة ، مجلد ١٤ ، عدد ٥ مايو ١٩٩١ .

٢١- المصدر نفسه .

٢٢- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب العمل الدولى ١٩٩٥ .

٢٣- انظر دافيد كورتن : عندما تحكم الشركات العالم Kumarian Press, 1995

٢٤- الإحصاءات عن : Lester Brown et al., State of the World 1994. New York, Norton, 1994.

٢٥- William Rees, "From Urban Sprawl to Sustainable Human Communities, PCD Forum, June 25, 1993.

٢٦- Nicholas Albery et al., ed. Social Innovations", London, the Institute for Social Innovations.

٢٧- جرى تطبيق هذه المفاهيم على إحدى قرى الهند بصورة تفصيلية ، ونجد عرضاً وافياً لها فى Anil Agarwal, Towards Green villages, New Delhi, Centre for Science & Environment 1989.

٢٨- Alan Thein Durning; The Story of A newspaper : Worldwatch, Nov., Dec. 1994.

٢٩- Lester R. Brown et al., Saving the planet; New York, W.W. Norton, 1991.

٣٠- المصدر نفسه ، ص٦٥ .

٣١- المصدر نفسه ، ص٦٨ .

٣٢- المصدر نفسه ، ص٧٠ .

٣٣- Robyn Williams, in the Foreward to Engwicht.

٣٤- قاموس وبستر العالمى ، طبعة ثانية ، نيويورك ١٩٨٠ .

٣٥- المصدر نفسه .

٣٦- تقديرات UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائى المعنون « تقرير عن النمو البشرى » عن القوات المسلحة والعاملين فى مجال الدفاع سنة ١٩٩٤ ، نيويورك ، أكسفورد ١٩٩٥ .

٣٧- Michael Renner, "Assessing the Military's War on the Environment in Lester R. Brown et al., State of The World. New York : W.W. Norton, 1991.

٣٨- Eknath Easwaran, The Compassionate Universe (Thomeles, Nilgiri press, 1989).

٣٩- Robert D. Putnam "The Prosperous Community" The American prospect, No. 13, Spring 1993.

٤٠- المصدر نفسه .

٤١- Atila Roque, Personal Communication to the Author. Aug. 3, 1995.

٤٢- PCD Forum Column 51, June 25, 1993.

٤٣- Edgar Cahn, Time Dollars (Emmaus, Rodal Press), 1992.

٤٤- Clarence Shubert, PCD Forum, April 5, 1994.

٤٥- Jacob Needleman, Money and The Meaning of Life. New York : Doubleday, 1991.

٤٦- Joe Dominguez : Your Money or Your Life. New York : Viking, 1997.

٤٧- Gustavo Esteva, Proceso, Feb. 14, as Quoted by Chiapas and the Americans, the Nation, March 28, 1994.

٤٨- Hungry, The Economist, July 10, 1993.

٤٩- يجد القارئ المزيد من المعلومات عن نشاط المواطنة المدنية ضد البؤس ، ومن أجل الحياة لدى معهد البرازيل للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية IBASE.

٥٠- نص صورة « خريطة شعوب الأرض » ، انظر الملحق لكتاب المؤلف بعنوان «عندما تحكم الشركات العالم» When Corporations Rule The World, West Hartford, Kumarian Press : 1995.

رقم الإيداع ٩٩/٢٩٣٥
ISBN : 977-281-087-5

الدار الهندسية للطباعة

هذه الكراسة

يقدم فيها المترجم والمفكر المعروف، الأستاذ/ شوقي جلال، ترجمة رشيقة لكتاب دافيد كورتين عن "كوكبة" المجتمع المدني، أو "عولمة" كما يترجمها البعض. وقد كتب لها المترجم مقدمة، لا تقل أهمية عن مقدمة المؤلف، حتى أشار إلى أنها تقدم منظوراً متميزاً لما صار يعرف "بالطريق الثالث". هذا المنظور مطعم بتجربة أمريكا اللاتينية الثرية. ومن منّا لا يذكر فكر وفن وكفاح هذه القارة ؟

ومن منّا لم يتغن بها، ضمن ثلاثية قارات الجنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ؟ كم تغيرت الدنيا !!!

نعود إلى كراستنا لنذكر أن المترجم له في السلسلة دراسة قيمة عن فلسفة العلم، تحت عنوان "على طريق توماس كون". أهلاً به دائماً في أسرة الكراسات المتمدة.

صدر منها

مغزى القرن العشرين
د. أحمد شوقى

شبكات المعلومات
د. محمد أديب غنيمى

مستقبل صناعة الدواء
د. محمد رؤوف حامد

التقدم الأُسى
د. محمد رؤوف حامد

انبيولوجيا كأيديولوجيا
ر.س.ليونتن ترجمة د. مصطفى فهمى

مباريات التفاوض
د. حسن وجيه

أدب الخيال العلمى
نهاد شريف

المحاسبة البيئية
د. أحمد فرغلى

على طريق توماس كون
شوقى جلال

العولمة والمجتمع المدنى
شوقى جلال

التنمية الزراعية
د. رفعت لقوشه

مستقبل الطاقة
د. عصام خليل



ACADEMIC BOOKSHOP